النحو والدلالة في زيادة الباء عند العكبري في كتابه التبيان في إعراب القرآن

ا.م.د. طه شداد حمد رمضان العبيدي
كلية الآداب -جامعة الأنبار

Tahaalheety77@gmail.com

ملخص البحث باللغة العربية:
شغلت قضية زيادة الحروف في القرآن الكريم حيِّزًا كبيرًا من تفكير العلماء القدامى منهم والمحدثين، وكانت موضع مناقشة عند مختلف طوائفهم، لغويين ونحويين ومفسِّرين وعلماء إعجاز وبلاغة وأصوليين. ونحن نقرأ كلامَ الله تعالى المعجز، إذ طالعتني بعض أحرف الزيادة وأماكن وجودها في القرآن الكريم، ومن هذه الأحرف حرف الباء كونه حرفًا من حروف الجر، ولا سيَّما أنَّ له معانيَ كُثر، وقد ذكر علماؤنا زيادتَه في كتاب الله المعجز وكانت بين المنع والتأييد، فارتأيت بعد فضل الله تعالى دراسة زيادة الباء عند عالم جليل وهو الإمام العكبري (ت616هـ) في كتابه الموسوم بـ(التبيان في إعراب القرآن) فأصبح موضوع البحث موسومًا بـ(النحو والدلالة في زيادة الباء عند العكبري في كتابه التبيان في إعراب القرآن)، وزيادة الباء عند العكبري كانت في الفاعل والمبتدأ والخبر والمفعول به والحال.

الكلمات المفتاحية:
زيادة الباء – نحو ودلالة – العكبري – إعراب

Abstract:
The case of adding some letters in the Quranic expressions has occupied the scholar's minds for a long time. Linguistics, grammarians, explainers, and the scholars of Quran inimitable, rhetoric and principles, discussed it. One of these letters is the letter (ب) which has a meaning as a preposition. The scholars mentioned this adding with the supported and opposed opinions. In this paper, we studied the case of adding the letter (ب) as a preposition with its meanings under the points of view of Al-Ukbury (die 616 A.H). The title of this paper is (Mentioning the Adding of The Letter (ب) Syntactically and Semantically in «Al-Tibyan fi E'arab Al-Quran» by Al-Ukbury). The mentioned letter in this book is in the «subject, subject of a nominal sentence, predicate, object and circumstantial expression or phrase».

Key words: Mentioning the Adding of The Letter (ب) - Syntactically and Semantically - Al-Ukbury - syntax

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، وأفضل الصلاة وأتمُّ التسليم على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمَّا بعد...

فإنَّ القرآن الكريم كتاب الله الخالد الذي لا تنقضي عجائبه، فيه الدرر الكامنة واللمسات البيانية الفاخرة، ما سمعه أحدٌ إلا وأكبَّ عليه إذعاناً، وما تأمَّله وتدبَّره أحدٌ إلا وكاد قلبه يطير، أو لم يسمعْ أحدهم قوله تعالى: {أَمۡ خُلِقُواْ مِنۡ غَيۡرِ شَيۡءٍ أَمۡ هُمُ ٱلۡخَٰلِقُونَ }(1)، قال: كاد قلبي يطير(2).

وأنا أقرأ كلامَ الله تعالى المعجز في ألفاظه ومعانيه إذ طالعتني بعض أحرف الزيادة وأماكن وجودها في القرآن الكريم، والتي كان لها أثرها المعجز في رسم الصورة البيانية للمشهد القرآني الرهيب، ومن هذه الأحرف حرف الباء كونه من حروف الجر، ولا سيَّما أنَّ له معانيَ كُثر، وقد ذكرت كتب التفسير واللغة والنحو زيادته في كتاب الله المعجز وكانت بين المنع والتأييد، فارتأيت بعد فضل الله تعالى دراسة زيادة الباء عند عالم جليل وهو الإمام العكبري(ت616هـ)، فأصبح موضوع البحث موسومًا بـ(النحو والدلالة في زيادة الباء عند العكبري في كتابه التبيان في إعراب القرآن)، وقد قسَّمت البحث على محوريين:

الأول: زيادتها في المرفوعات، وهي:

زيادتها مع الفاعل.

زيادتها مع المبتدأ.

زيادتها مع الخبر.

والآخر: زيادتها مع الفضلة، وهي:

زيادتها مع المفعول به.

زيادتها مع الحال.

زيادتها مع لفظ (نفس وعين).

وزيادة الباء مع (نفس) و(عين) لم أجد للعكبري كلامًا عليها في كتابه المذكور. وقد جعلت من كتب اللغة والنحو فضلاً عن كتب التفسير وعلوم القرآن منفذاً إلى فهم النصوص القرآنية، علاوة على ما فتح الله لي، إذ له المنَّة والفضل، ولستُ أَزعم أنِّي قلت الكلمة الفصل في هذا البحث، فإنَّ الكمال لله وحده، وكلُّ ابنِ آدمَ خطَّاء وخيرُ الخطَّائين التوابون.

نبذة موجزة عن أبي البقاء العكبري:

هو عبد الله بن الْحُسَيْن بن عبد الله بن الْحُسَيْن الإِمَام محب الدّين أَبُو الْبَقَاء العكبري الْبَغْدَادِيّ الضَّرِير النَّحْوِيّ الْحَنْبَلِيّ(3)، المعروف بكنيته (أبي البقاء) بين معاصريه، وبهذه الكنية ظلَّ مشهوراً عند الدارسين، على الرغم من أنَّ هذه الكنية قد شاركه فيها غيره من العلماء مثل ابن

(1) الطور: 35.

(2) الحديث في صحيح البخاري 140/6، برقم (4854).

(3) ينظر: بغية الوعاة: 38/2.

يعيش (ت643هـ)، لكنَّ الذهن ينصرف إلى محبِّ الدين عبد الله بن الحسين إذا ذكرت هذه الكنية؛ لشهرته وعظيم منزلته العلمّية(1)، وقيل: كنيته البغدادي(2)، وهو عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب، وأصله من عكبرا (3)، وكان ثقةً صدوقاً فيما ينقله ويحكيه(4)، فقد صنَّف التصانيف الكثيرة، وكان إذا أراد تصنيف كتاب أُحضرت له بعض التصانيف في ذلك العلم، ثمَّ يأخذ أحد تلاميذه بالقراءة عليه؛ لأنَّه كان ضريرًا فيأخذ هو ما حصل في فكره ويمليه على تلاميذه معلقًا ومرجحًا ومفسِّرا لما قُرئ عليه(5)، وإذا عُدَّ العلماء كان من أعاظم علماء عصره وأكابر لغويي دهره، وإذا عُدَّ الفقهاء وأهل الفرائض كان واحد زمانه وقريع دهره(6)، ومولده كان ببغداد سنة (538هـ)(7)، أمَّا وفاته فقد ذكرت المصادر أنَّها كانت سنة (616هـ)(8).

زيادة الباء عند أبي البقاء العكبري:

توطئة:

شغلت قضية زيادة الحروف في القرآن الكريم حيِّزًا كبيرًا من تفكير العلماء القدامى منهم والمحدثين، وكانت موضع مناقشة عند مختلف طوائفهم، لغويين ونحويين ومفسِّرين وعلماء إعجاز وبلاغة وأصوليين.

وقد أشار الزركشي(9) إلى أنَّ الأكثرين يُنْكِرُونَ إِطْلَاقَ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي كِتَابِ الله وَيُسَمُّونَهُ التَّأْكِيدَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُسَمِّيهِ بِالصِّلَةِ وَمِنْهُمْ مَنْ يُسَمِّيهِ الْمُقْحَمَ، ثمَّ يصل به المقام إلى القول: إنَّ الزِّيَادَةَ وَاللَّغْوَ مِنْ عِبَارَةِ الْبَصْرِيِّينَ(10) وَالصِّلَةَ وَالْحَشْوَ مِنْ عِبَارَةِ الْكُوفِيِّينَ(11)، فضلًا عن

(1) ينظر: الاحتجاج النحوي عند أبي البقاء العكبري (ت616هـ)، (رسالة ماجستير): 1.

(2) ينظر: سير أعلام النبلاء : 2369/2، وردود العكبري (ت616هـ) على النحاة في كتابه اللباب في علل البناء والإعراب، (رسالة ماجستير): 4.

(3) ينظر: الأعلام: 80/4.

(4) ينظر: نكت الهميان: 178، والتوجيه النحوي للقراءات القرآنية في تبيان العكبري(ت616هـ)، (رسالة ماجستير): 18.

(5) ينظر: التأويل النحوي عند أبي البقاء العكبري (ت616هـ) في كتابه التبيان في إعراب القرآن، (رسالة ماجستير): 4.

(6) ينظر: وفيات الأعيان 286/2، وأبو البقاء العكبري صرفيًا، (أطروحة دكتوراه): 18.

(7) ينظر: وفيات الأعيان: 100/3.

(8) ينظر: إنباه الرواة: 116/2.

(9) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 70/3–73.

(10) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 64/5، والمصطلح النحوي: 179.

(11) ينظر: مجالس ثعلب: 224/1، وشرح المفصل لابن يعيش: 64/5.

أنَّ الزركشي نبَّه إلى خلافهم في وقوع الزائد في القرآن الكريم، فمنهم مَن أنكره(1)، وَمِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَهُ(2) وَجَعَلَ وُجُودَهُ كَالْعَدَمِ وَهُوَ أَفْسَدُ الطُّرُقِ.

والذي يمكن قوله: إنَّ هناك ما يشبه الاجماع على أنَّه ليس في القرآن الكريم حرف زائد لغير فائدة؛ لأنَّه ما من حرفٍ إلَّا وله قيمة، والقول بأنَّه لا قيمة له حشوٌ يفسد به الكلام يتنزَّه القرآن الكريم عنه، وهكذا فقد كان مراد أكثر القائلين بالزيادة ما أفادت معنى.

يقول الزركشي: «وَمَعْنَى كَوْنِهِ زَائِدًا أَنَّ أَصْلَ الْمَعْنَى حَاصِلٌ بِدُونِهِ دُونَ التَّأْكِيدِ، فَبِوُجُودِهِ حَصَلَ فَائِدَةُ التَّأْكِيدِ، وَالْوَاضِعُ الْحَكِيمُ لَا يَضَعُ الشَّيْءَ إِلَّا لِفَائِدَةٍ»(3).

معنى الزيادة والفائدة منها:

يُعنى بالحروف الزائدة: أن يكون دخولها كخروجها من غير إحداث معنى(4).

وأحرف الزيادة هي: (إن) و(أن) و(ما) و(لا) و(من) و(الباءُ)(1)، والحرف الزائد: هو «ما سقط في بعض تصاريف الكلمة»(2)، قال ابن يعيش: «وقد أنكر بعضهم وقوعَ هذه الأحرف

---

(1) من الذين أنكروا الزيادة في القرآن الكريم الإمام الرازي في قوله: « وقال المحققون: دخول اللفظ المهمل الضائع في كلام أحكم الحاكمين غير جائز». تفسير الرازي: 406/9، إلَّا أنَّه يذكر الزيادة في تفسيره على أنَّها رأي من الآراء ولها معنى، وابن الأثير في قوله: «كقوله تعالى: فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ، (آل عمران: 159)، فـ(ما) ههنا زائدة لا معنى لها، أي فبرحمة من الله لنت لهم، وهذا القول لا أراه صوابًا، وفيه نظر من وجهين:

أحدهما: أنَّ هذا القسم ليس من المجاز؛ لأنَّ المجاز هو دلالة اللفظ على غير ما وضع له في أصل اللغة، وهذا غير موجود في الآية، وإنما هي دالة على الوضع اللغوي المنطوق به في أصل اللغة.

والوجه الآخر: أنِّي لو سلَّمت أنَّ ذلك من المجاز؛ لأنكرت أنَّ لفظة (ما) زائدة لا معنى لها، ولكنَّها وردت تفخيمًا لأمر النعمة التي لانَ بها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لهم، وهي محض الفصاحة، ولو عرِّي الكلام منها لما كانت له تلك الفخامة».المثل السائر: 75/2.

(2) من الذين جوَّزوا الزيادة في القرآن الكريم: سيبويه وأبو عبيدة والأخفش والفرَّاء وابن جني والزمخشري وأبو البقاء العكبري وابن عطية وغيرهم، والزيادة التي أعنيها النحوية لا زيادة المعنى.

(3) البرهان في علوم القرآن: 74/3، وينظر: زيادة الحروف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم: 11.

(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 279/5، وعلل النحو: 409، واللمع في العربية: 73، وشرح التسهيل لابن مالك: 7/4، والجنى الداني: 332، ومغني اللبيب: 219، ودراسة في حروف المعاني الزائدة: المقدمة (ج).

زوائدَ لغير معنى، إذ ذلك يكون كالعَبَث، والتنزيلُ مُنزَّه عن مثل ذلك، وليس يخلو إنكارُهم لذلك من أنَّهم لم يجدوه في اللغة أو لما ذكروه من المعنى، فإن كان الأوّلُ، فقد جاء منه في التنزيل والشعر ما لا يُحصَى ...، وإن كان الثاني فليس كما ظنُّوا؛ لأنَّ قولنا: (زائدٌ) ليس المراد أنَّه قد دخل لغير معنى البتة، بل يزاد لضرب من التأكيد، والتأكيدُ معنى صحيح، قال سيبويه(3) عقيبَ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ }(4) ونظائرِه: فهو لَغوٌ من حيث إنَّها لم تُحدِث شيئًا لم يكن قبلَ أن تجيء من المعنى، سوى تأكيد الكلام»(5). ولا نعني بزيادة الحرف مع احتوائه على معنى من المعاني، نحو(لا) النافية في قوله تعالى: مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ (6)؛ لاحتوائه على معنى النفي الذي يؤكِّد شمول طرفي الكلام.

فكُلُّ حَرْفٍ زِيدَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ فَهُوَ قَائِمٌ مَقَامَ إِعَادَةِ الْجُمْلَةِ مَرَّةً أُخْرَى وَبَابُهَا الْحُرُوفُ وَالأَفْعَالُ(7)، والحروف مقدَّمة بالزيادة على غيرها؛ لذلك يقول ابن هشام: «وَالْقَوْل بِزِيَادَة الْحَرْف أولى من القَوْل بِزِيَادَة الاسْم»(8).

وَسُئِلَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَنِ التَّوْكِيدِ بِالْحَرْفِ وَمَا مَعْنَاهُ إِذْ إِسْقَاطُ الْحَرْفِ لا يُخِلُّ بِالْمَعْنَى؟ فَقَالَ: هَذَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الطِّبَاعِ إِذْ يَجِدُونَ أَنْفُسَهُمْ بِوُجُودِ الْحَرْفِ عَلَى مَعْنًى زَائِدٍ لا يَجِدُونَهُ بِإِسْقَاطِ الْحَرْفِ، قَالَ وَمِثَالُ ذَلِكَ مِثَالُ الْعَارِفِ بِوَزْنِ الشِّعْرِ طَبْعًا فَإِذَا تَغَيَّرَ الْبَيْتُ بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ أَنْكَرَهُ وَقَالَ: أَجِدُ نَفْسِي عَلَى خِلَافِ مَا أَجِدُهُ بِإِقَامَةِ الْوَزْنِ فَكَذَلِكَ هَذِهِ الْحُرُوفُ تَتَغَيَّرُ نَفْسُ الْمَطْبُوعِ عِنْدَ نُقْصَانِهَا وَيَجِدُ نَفْسَهُ بِزِيَادَتِهَا عَلَى مَعْنًى بِخِلَافِ مَا يجدها بنقصانه(9)، وهذا يعني أنَّ الأصل أنَّه إذا أدَّى الحرف معنى زائدًا لا يفهم من حذفه فليس زائدًا(10)، فالحرف الزائد لم يفد معنى جديدًا، ولم يحدث دلالة طارئة لم تكن قبل مجيئه، وإنَّما أفاد تقوية المعنى القائم

---

(1) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 64/5.

(2) التعريفات: 85.

(3) ينظر: الكتاب: 180/1–181.

(4) النساء: 155.

(5) شرح المفصل لابن يعيش: 64/5.

(6) المائدة: 103.

(7) ينظر: الجنى الداني: 87، ومغني اللبيب: 238، وشرح التصريح: 655/1، والبرهان في علوم القرآن: 71/3.

(8) مغني اللبيب: 238.

(9) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 74/3.

(10) ينظر: معاني النحو: 29/3.

وتأكيده وما يقتضيه المقام والسياق(1)؛ فمن الممكن الاستغناء عن الحرف الزائد، مع تأدية الكلمة معنى بعد حذفه، كلُّ ذلك يجري طبقًا لما يقتضيه مقام المتكلم تُجاه المخاطب(2).
ممَّا سبق يتَّضح لنا أنَّ للزيادة فائدتين(3):
فائدة لفظية: فهي تزيين اللفظ، وكونه بزيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيئًا؛ لاستقامة وزن الشعر أو حسن السجع أو غير ذلك من الفوائد اللفظية، ولا يجوز خلوّها من الفوائد اللفظية والمعنوية معا، وإلَّا لعدَّت عبثًا، ولا يجوز ذاك في كلام الفصحاء، ولا سيَّما كلام الباري تعالى وأنبيائه عليهم الصلاة والسلام.

فائدة معنوية: هي تأكيد المعنى الثابت وتقويته، نحو زيادة الباء في قوله تعالى {وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ }(4).
والفائدتان ترتبط معًا في بيان قوة اللفظ لقوة المعنى فهذا الباب له حظٌّ وافرٌ من علوم المعاني، وله فيها قدم راسخة، وقد ذكره ابن جنى(5)، وأورده ابن الأثير(6)، وما ذاك إلَّا لعلمهما بعلوِّ مكانه في أبواب المعاني فنقول: قوة اللفظ لأجل قوة المعنى، إنَّما تكون بنقل اللفظ من صيغة إلى صيغة أكثر منها حروفًا، فلأجل ذلك يقوى المعنى لأجل زيادة اللفظ، وإلَّا كانت زيادة الحروف لغوًا لا فائدة وراءها، وذلك يكون في الأسماء والأفعال والحروف(7)، ثم كون زيادة الحروف دائمًا لزيادة المعنى(8)، ولا فرق في إفادة التأكيد بين أن يكون الحرف الزائد في أول الجملة أو في وسطها أو في آخرها(9).
إنَّه النَّسق القرآني في الألفاظ والمعاني معًا لا انفصال بينهما، فألفاظ القرآن تنقاد لمعانيه، ومعانيه تنقاد لألفاظه، بحيث لا تتغلب إحداها على الأخرى(10).
وحرف الجر الأصلي ما له معنى خاص، وهو يحتاج إلى متعلق مذكور أو محذوف، وحرف الجر الزائد ما ليس له معنى خاص، وإنَّما يؤتى به لمجرد التوكيد، وليس له متعلق مذكور أو

---

(1) ينظر: النحو الوافي: 461/2.

(2) ينظر: النحو الوافي: 748/4.

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 432/4، ودراسة في حروف المعاني الزائدة: المقدمة (ج– د)، وإعراب القرآن الكريم وبيانه: 379/8.

(4) فصلت: 46.

(5) ينظر: الخصائص: 197/2.

(6) ينظر: المثل السائر: 56/2.

(7) ينظر: الطراز لأسرار البلاغة: 86/2.

(8) ينظر: عروس الأفراح: 67/1.

(9) ينظر: النحو الوافي: 450/2.

(10) ينظر: أضواء على إعجاز القرآن الكريم: 66–67، ونظرات من الإعجاز البياني في القرآن الكريم: 89.

محذوف في الكلام(1)، نحو قولهم: (ما زارني من أحدٍ) ،وعملنا أنَّ المجرور به له محلان من الإعراب، فأحد: مجرور لفظا مرفوع محلا على أنَّه فاعل زارني، وأمَّا حرف الجر الشبيه بالزائد فله معنى خاص كالحرف الأصلي، غير أنَّه لا متعلق له كالزائد؛ ففيه شبه من الأصلي، وشبه من الزائد؛ ومثاله: (لولا، ورب، ولعل)، فـ(لولا) تدلُّ على امتناع لوجود، و(رب) تدلُّ على التقليل أو التكثير، و(لعل) تدلُّ على الترجي، وهذه تجر كالحروف الأصلية، غير أنَّها لا تحتاج إلى متعلق، فأشبهت الحرف الزائد؛ ولذا سميت أحرف جر شبيهة بالزائدة(2)، فضلًا عن أنَّ التقديم على الحرف الزائد لا يمتنع، فيقال: (ليس زيدٌ عمرًا بضاربٍ)؛ لأنَّ الزائد في حكم الساقط فيحكم للعامل المصاحب له بما يستحقه في ذاته(3)، ولأنَّ وجود الحرف الزائد كَلا وجودٍ(4).

فحرف الجر الأصلي والزائد يشتركان في أمر واحد، هو أنَّ كلًّا منهما لا بدَّ أن يجرَّ الاسم بعده، ويختلفان في ثلاثة أمور:

1. في أنَّ الحرف الأصلي لا بدَّ أن يأتي بمعنى فرعي جديد لم يكن في الجملة قبل مجيئه، أمَّا الحرف الزائد فلا يأتي بمعنى جديد، وإنما يؤكد ويقوي المعنى العام الذي تتضمنه الجملة كلها قبل مجيئه.

2. والحرف الأصلي مع مجروره لا بدَّ أن يتعلقا بعامل محتاج إليهما في تكملة معناه وإيصال أثره إلى الاسم المجرور، أمَّا الحرف الزائد ومجروره فلا يتعلقان.

3. والحرف الأصلي يجرُّ الاسم بعده لفظًا دون أن يكون لهذا الاسم محل آخر من الإعراب، وتوابعه مجرورة اللفظ مثله، ولا محل لها، أما الزائد فلا بدَّ أن يجرَّ الاسم لفظًا، وأن يكون له مع ذلك محل من الإعراب(5).

يقول الأستاذ برجشتراسر: «ومن الروابط بين المبتدأ والخبر الباء، وهي تلحق بالخبر وأكثر ذلك عند النفي، نحو: {حج حم خج خح}، وقد تلحق بالمبتدأ نحو (وكيف به)، أي (كيف هو)، غير أنَّ بين الاثنين فرقًا، والتقدير الأقرب إلى معنى (كيف به) هو (كيف به الحال)،

---

(1) قال ابن هشام: «وَالزَّائِد إِنَّمَا دخل فِي الْكَلَام تَقْوِيَة لَهُ وتوكيدًا وَلم يدْخل للربط، وَقَول الحوفي إِنَّ الباء فِي أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ [التين:8] مُتَعَلقَة وهم». مغني اللبيب: 575؛ لأنَّ التعلق والزيادة متعارضان، إذ الداعي للتعلق هو الارتباط المعنوي بين عامل عاجز، ناقص المعنى، واسم يكمل هذا النقص، ولا يصل إليه أثر ذلك العامل إلّا بمساعدة حرف جر أصلي وشبهه، أمَّا الزائد فلا يدخل الكلام ليعين على الإكمال، والإيصال الأثر من العامل العاجز إلى الاسم المجرور، وإنَّما يدخل الكلام لتأكيد معناه القائم، وتقويته كله، لا للربط. ينظر النحو الوافي: 451/2.

(2) ينظر ضياء السالك إلى أوضح المسالك: 4/3.

(3) ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 1749/4.

(4) ينظر شرح شذور الذهب للجوجري: 355/1، وشرح الأزهرية للجرجاوي: 23، وشرح التصريح: 190/1.

(5) ينظر النحو الوافي: 451/2–452.

فيظهر أنَّ (كيف به) ليست في الأصل بجملة اسمية كاملة مبتدؤها ضمير الغائب، بل هي من أشباه الجمل المذكورة آنفًا»(1).

معاني الباء:

تعدُّ الباء أحد حروف الجر، وتأتي على أوجه منها(2):

الإلصاق، نحو (أمسكتُ بزيدٍ).

القسم، نحو (بالله).

الاستعانة، نحو (كتبت بالقلم).

المصاحبة، نحو (خرج بعشيرته).

المعدِّية، نحو قوله تعالى: {پ پ پ}(3).

الزائدة، نحو (زيدٌ ليس بقائمٍ).

وقد أوصل بعض النحاة والدارسين معاني الباء إلى اثني عشر معنًى(4)، والباء حرف مختص بالاسم ملازم لعمل الجر، وهي ضربان زائدة وغير زائدة(5)، والحروف إنَّما تزاد لضرب من ضروب الاتساع، فإذا كانت للاتساع كان آخر الكلام أولى بها من أوله(6).

حرف الباء الزائدة:

الْحَرْف الزَّائِد: حرف يسْقط فِي بعض تصاريف الْكَلِمَة لفظًا أَو تَقْديرًا(7)، وهي التي تأتي في الكلام دون أن تُحدث معنى فيه، وإنَّما إتيانها لتوكيد معنى الكلام(8).

يقول سيبويه: «وإن قلت (مررتُ برجلٍ حسبُك به من رجلٍ) رفعتَ أيضًا، وزعم الخليل(9) رحمه الله أنَّ (به) ههنا منزلة (هو)، ولكنَّ هذه الباء دخلت ههنا توكيدًا»(10).

---

(1) التطور النحوي للغة العربية: 137، وينظر: معاني النحو: 26/3.

(2) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 473/4–481، وشرح الكافية الشافية: 806/2–807، وشرح ابن عقيل: 22/3.

(3) البقرة: 17.

(4) ينظر: رصف المباني في حروف المعاني: 147، وأوضح المسالك: 31/3–34، وشرح التصريح: 646/1–648، ومعاني النحو: 17/3–29، ودراسة في حروف المعاني الزائدة: 31.

(5) ينظر: الجنى الداني: 36، وتوضيح المقاصد والمسالك: 92/1.

(6) ينظر: الخصائص: 317/1.

(7) ينظر: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: 23/2.

(8) ينظر: دراسة في حروف المعاني الزائدة: 31.

(9) ينظر: الجمل في النحو (للخليل): 115–117.

(10) الكتاب: 26/2، قال ابن السَّرَّاج: «والقياس يوجب أنْ يكون التأويل (كفى كفايتي بالله)، فحذفَ المصدر؛ لدلالة الفعل عليه، وهذا في العربية موجود»، الأصول في النحو: 260/2.

ويقول الفارابي: «وزيادةُ الباء كثيرةٌ في الكلام، مثل قولك (خذ الخِطام) و(خذ بالخِطام)، و(طَرحْتُ الشَّيْءَ) و(طرحتُ بالشَّيْءِ)»(1).

فقول القائل (زيد قائم)، وضع أولًا ولم يحتج إلى أن يقال مع ذلك حرف يدلُّ على ثبوت القيام لزيد، وفي جانب النفي احتجنا إلى أن نقول: (زيد ليس بقائم)، ولو كان الوضع والتركيب أولًا للنفي، لما احتجنا إلى الحرف الزائد اقتصارًا أو اختصارًا، وإذا كان كذلك فقول القائل: (رأيت رجلًا)، يكفي فيه ما يصحح القول وهو رؤية واحد(2)؛ لذلك قال ابن قتيبة: «والباء تزاد في الكلام، والمعنى إلقاؤها»(3).

وفصَّل هذا الأستاذ عباس حس، إذ يقول: «أمَّا الحروف الزائدة ومنها بعض حروف الجر كالباء، فإنَّها تفيد توكيد المعنى في الجملة كلها؛ لأنَّ زيادة الحرف تعتبَرُ بمنزلة إعادة الجملة كلِّها، وتفيد ما يفيده تكرارها بدونه، سواء أكان الحرف الزائد في أوَّلها أم في وسطها أم في آخرها، مثل (بحسبك الأدب)، وأصلها (حسبُك الأدب)، أي: يكفيك، أو كافيك، فالباء داخلة على المبتدأ كدخولها عليه وهو ضمير في نحو: (كيف بك)؟ وأصلها: كيف أنت؟ وكدخولها عليه بعد (إذا الفجائية) في نحو (رجع المسافر فإذا بالأصدقاء في استقباله)، وكدخولها على الفاعل في مثل: {كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا }(4)، وأصلها: كفى اللهُ شهيدًا، وعلى الخبر في مثل (الأدب بحسبك ...)، فالباء مع تقدّمها أو توسطها أو تأخرها قد أكَّدت معنى الجملة كلها»(5)؛ وزيادة الحروف أولى من زيادة الأسماء لاستبدادها بالجزئية(6)؛ وزيادة الحروف يدلُّ على زيادة المعنى(7)، فالعربية كثيرة الإيجاز في استعمال الحروف الجارة، والإيجاز من علامات العربية المميزة لها تمييزًا ظاهرًا عن غيرها(8).

يقول الزمخشري في قوله تعالى: فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرۡفَعَ وَيُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ (9)، ما نصُّه: «وعن أبى جعفر τ بالتاء وفتح الباء(10)، ووجهها أن يسند إلى أوقات الغدوّ والآصال على زيادة الباء، وتجعل الأوقات مسبحة»(1).

---

(1) معجم ديوان الأدب: 237/2.

(2) ينظر تفسير الرازي: 99/28.

(3) تأويل مشكل القرآن: 155.

(4) من سورتي الرعد: 43، والإسراء: 96.

(5) النحو الوافي: 70/1.

(6) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 52/3.

(7) ينظر: حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي: 22/7، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: 143/3.

(8) ينظر: التطور النحوي للغة العربية: 162.

(9) النور: 36.

(10) وهي قراءة ابن وثَّاب وأبي حيوة ومعاذ القارئ. ينظر مختصر ابن خالويه: 102، والكشاف:

وللمعنى أثرٌ جليٌّ في التوجيه النحوي ولا سيَّما عند العكبري، ومن ذلك قوله: ألا تَرى أنَّك لو قلتَ: (قامَ القومُ زيداً لم يَستَقِمْ)، ولو قلتَ: (قامَ القوم إلَّا زيدًا) صحَّ المعنَى، وصارَ المُستثنى والمستثنى منه عُلقةً، فكانَ الفعلُ هو العاملُ، وكذلك البَاءُ في (مررتُ بزيدٍ)، والهَمزةُ وتَضْعِيْف العَيْنِ كقولِكَ: (فرَّحت زَيْدًا)، (أَفْرَحْتُ زَيْدًا)(2).

فلا يمكن في كلام الله تعالى أن يكون حرفًا زائدًا إلَّا وله معنى يقتضيه السِّياق، كالتوكيد والتقوية والتعظيم والتفخيم وغيرها.

مواضع زيادة الباء:

تزاد الباء في مواضع(3):

1. مع الفاعل.
2. مع المفعول به.
3. مع المبتدأ.
4. مع الخبر.
5. مع الحال.
6. مع التوكيد بالنفس والعين.

وعلى وفق ما تقدَّم يمكن أن نحصر مواضع زيادة الباء على الوجهين الآتيين(4):

أولًا: زيادتها في المرفوعات، وهي:

زيادتها مع الفاعل.

زيادتها مع المبتدأ.

زيادتها مع الخبر.

ثانيًا: زيادتها مع الفضلة، وهي:

زيادتها مع المفعول به.

زيادتها مع الحال.

زيادتها مع لفظ (نفس وعين).

زيادة الباء في المرفوعات:

زيادتها مع الفاعل، وتكون في مواضع:

زيادتها لزومًا في فاعل (أفعل به) في التعجب، نحو (أكرم بزيدٍ)، والأصل: (كَـرُمَ زيدٌ)، ثمَّ غُيِّرَت الصيغة من الخبر إلى الإنشاء وزيدت الباء للتزيين وإصلاح اللفظ(5)، وهذه الزيادة واجبة.

الزيادة الغالبة في فاعل (كفى)، وفي هذا المقام يجب التفريق بين (كفى) المتعدي و(كفى) غير المتعدي، إذ إنَّ التي فيها الباء (كفى) غير المتعدي، كقوله تعالى: {وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا }(1)،

242/3، والبحر المحيط: 8/48–49.

(1) الكشاف: 242/3، وينظر البحر المحيط: 8/48–49.

(2) ينظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: 381.

(3) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 492/1، ورصف المباني: 148، والإيضاح في شرح المفصَّل: 347/2.

(4) ينظر: دراسة في حروف المعاني الزائدة: 33.

(5) ينظر: دراسة في حروف المعاني الزائدة: 34.

أمَّا (كفى) المتعدي فلا تزاد الباء في فاعله، كقوله تعالى {وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ }(2).

قد تكون زيادة الباء على الفاعل ضرورة، كقول الشاعر(3):
أَلَمْ يأتيك والأنْباءُ تَنْمِي *** بما لاقَتْ لَبُونُ بني زِيادِ
يقول: ألم يأتِك نَبَأُ لبونِ بني زياد، ودلَّ عليه قوله (والأنباء تنمي)، ويحتمل أن تكون الباء مزيدة مع الفاعل على حدِّ قوله تعالى {كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا }(4)، وحسن زيادةُ الباء إذ كان المعنى: ألم تسمع بما لاقت(5).
إذ إنَّ الباء تزاد اطِّرادًا في فاعل (كفى)، وممَّا ورد زيادتها في الفاعل عند العكبري ما ذكره في قوله تعالى {وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا }(6)، بقوله: «فِي فَاعِلِ كَفَى وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: هُوَ اسْمُ اللهِ، وَالْبَاءُ زَائِدَةٌ، دَخَلَتْ لِتَدُلَّ عَلَى مَعْنَى الْأَمْرِ، إِذِ التَّقْدِيرُ: اكْتَفِ بِاللهِ، وَالثَّانِي(7): أَنَّ الْفَاعِلَ مُضْمَرٌ، وَالتَّقْدِيرُ: كَفَى الِاكْتِفَاءُ بِاللهِ، فَـ(بِاللهِ) عَلَى هَذَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ مَفْعُولًا بِهِ»(8).
يقول الفرَّاء: «وكل ما فِي القرآن من قوله { وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ }(9) و{ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا }(10) و{ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ }(11)، فلو ألقيت الباء كَانَ الحرف مرفوعًا، كما قَالَ الشاعر(1):

---

(1) النساء: 6.
(2) الأحزاب: 25.
(3) البيت هو مطلع قصيدة لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي، ينظر: شعر قيس بن زهير: 29، والكتاب: 315/3، ومعاني القرآن للفراء: 112/1، وشرح الأشموني: 168/1، فالباء في (بما) زائدة، و(ما): موصول اسمي فاعل (يأتي) في بعض تخريجات هذا البيت.
(4) من سورتي الرعد: 43، والإسراء: 96.
(5) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 109/2–110، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: 325، والتلقين في النحو: 9، وشرح المفصل لابن يعيش: 490/5.
(6) النساء: 6.
(7) ذكره ابن السراج في الأصول في النحو: 260/2، وابن جني في سر صناعة الإعراب: 142/1، والمرادي في الجنى الداني: 50.
(8) التبيان في إعراب القرآن: 332/1.
(9) الإسراء: 17.
(10) النساء: 6.
(11) الإسراء: 14.

وَيُخْبِرُنِي عَنْ غَائِبِ الْمَرْءِ هَدْيُهُ *** كَفَى الْهَدْيُ عَمَّا غَيَّبَ الْمَرْءُ مُخْبِرَا

وإنَّما يَجوز دخول الباء فِي المرفوع إذا كَانَ يُمدح بِهِ صاحبه، ألا ترى أنَّك تَقُولُ: كفاكَ بِهِ ونَهاكَ بِهِ وأكرم بِهِ رجلًا، وبئس بِهِ رجلًا، ونعم بِهِ رجلًا، وطاب بطعامك طعامًا، وجادَ بثوبك ثوبًا، ولو لَمْ يكن مدحًا أو ذمًّا لَمْ يجز دخولها»(2)، وإنَّما لزمت الباء هنا الفاعل؛ لمعنى التعجب وليخالف لفظه لفظ سائر الأخبار(3).

والجدير بالذكر أنَّ الزجاج تعرَّض لقوله تعالى: {وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِأَعۡدَآئِكُمۡۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيّٗا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرٗا }(4)، فقال:« أي الله ناصركم عليهم، ومعنى الباء التوكيد، المعنى وكفى الله ولياً وكفى الله نصيراً، إلا أنَّ الباء دخلت في اسم الفاعل؛ لأنَّ معنى الكلام الأمر، المعنى اكتفوا بالله»(5)، فتعقَّبه أبو حيان وفهم من كلامه بقوله: «وَقَالَ الزَّجَّاجُ: دَخَلَتِ الْبَاءُ فِي الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْكَلَامِ الْأَمْرُ، أَيِ: اكْتَفُوا بِاللهِ، وَكَلَامُ الزَّجَّاجِ مُشْعِرٌ أَنَّ الْبَاءَ لَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ، وَلَا يَصِحُّ مَا قَالَ مِنَ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهُ هُمُ الْمُخَاطَبُونَ، وَيَكُونُ بِاللهِ مُتَعَلِّقًا بِهِ، وَكَوْنُ الْبَاءِ دَخَلَتْ فِي الْفَاعِلِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ هُوَ اللهُ لَا الْمُخَاطَبُونَ، فَتُنَاقِضُ قَوْلَهُ»(6)، ممَّا حدا بابن يعيش إلى القول: «ولو لم تكن الباء زائدة، لَما جاز أن يكون الاسم معها فاعلًا»(7).

وتعرَّض الزركشي لقوله تعالى: {ٱقۡرَأۡ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكَ حَسِيبٗا }(8) ، ثمَّ قال: «وَأَمَّا قَوْلُهُ: { كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكَ حَسِيبٗا }، فَلَيْسَتْ زَائِدَةً وَإِلَّا لَلَحِقَ الْفِعْلَ قَبْلَهَا عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ؛ لِأَنَّهُ لِلنَّفْسِ وَهُوَ مِمَّا يَغْلُبُ تَأْنِيثُهُ، وَجُوِّزَ فِي الْفِعْلِ وَجْهَانِ:
أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ كَانَ مُقَدَّرَةً بَعْدَ كَفَى وَيَكُونَ بِنَفْسِكَ صِفَةً لَهُ قَائِمَةً مَقَامَهُ
وَالثَّانِي: أَنَّهُ مُضْمَرٌ يُفَسِّرُهُ الْمَنْصُوبُ بَعْدَهُ أَعْنِي حَسِيبًا كَقَوْلِكَ نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ»(9).
والزيادة في مضمونها ليست حقيقية؛ ولهذا يقول السهيلي ما نصُّه: «فالباء متعلِّقة بما تضمَّنه الخبر من معنى الأمر بالاكتفاء؛ لأنَّك إذا قلت: (كفى اللهُ) أو (كفاك زيدٌ)، فإنَّما تريد أن يكتفي

---

(1) البيت لزيادِ بنِ زَيْدٍ العَدويِّ، ينظر: تهذيب اللغة، مادة(غيب): 26/6، ولسان العرب، مادة(غيب): 656/1، وتاج العروس، مادة(غيب): 502/3.

(2) معاني القرآن للفراء: 119/2، وينظر: جامع البيان: 408/17.

(3) ينظر: الأصول في النحو: 101/1.

(4) النساء: 45.

(5) معاني القرآن وإعرابه: 57/2.

(6) البحر المحيط: 659/3.

(7) شرح المفصَّل: 327/4.

(8) الإسراء:14.

(9) البرهان في علوم القرآن: 254/4.

هو به، فصار اللفظ لفظ الخبر والمعنى معنى الأمر، فدخلت الباء لهذا، فليست زائدة في الحقيقة، وإنَّما هي كقولك (حسبك بزيد)»(1).

وأجاز ابن السرَّاج(2) وجهًا آخر، وهو أن تكون غير زائدة، وفاعل (كفى) ضمير مستتر عائد على الاكتفاء المفهوم من كفى، كأنَّه قال: كفى هو بالله، وهذا فاسد؛ لأنَّه لا يكون للباء ما تتعلق به إلَّا الضمير، والضمير لا يجوز إعماله(3).

ومن الأمثلة الأخرى التي تعرَّض لها العكبري زيادة الباء من فاعل (يكفِ) في قوله تعالى: {أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ }(4)، ما نصُّه: «قَوْلُهُ تَعَالَى: (بِرَبِّكَ): الْبَاءُ زَائِدَةٌ، وَهُوَ فَاعِلُ (يَكْفِي)، وَالْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ، أَيْ أَلَمْ يَكْفِكَ رَبُّكَ، فَعَلَى هَذَا (أَنَّهُ) فِي مَوْضِعِ الْبَدَلِ مِنَ الْفَاعِلِ، إِمَّا عَلَى اللَّفْظِ أَوْ عَلَى الْمَوْضِعِ؛ أَيْ أَلَمْ يَكْفِكَ رَبُّكَ شَهَادَتُهُ، وَقِيلَ: فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ أَوْ جَرٍّ عَلَى تَقْدِيرِ (بِأَنَّهُ)، وَقِيلَ: (بِرَبِّكَ) فِي مَوْضِعِ نَصْبِ مَفْعُولِ (يَكْفِي)، أَيْ أَلَمْ يَكْفِ رَبَّكَ شَهَادَتُهُ»(5).

قال الزجاج: «وموضع (بِرَبِّكَ) في المعنى رفع»(6)، وجعل السَّمين الحلبي هذا التوجيه راجحًا(7)، ومعنى الزيادة التوكيد، والمعنى: أولم يكف ربُّك(8)، وفصَّل النَّحاس معنى الآية على ثلاثة أقوال(9):

الأول: أن يكون المعنى أو لم يكف بربك بما دل به من حكمته وخلقه ففي ذلك كفاية.

الثاني: أو لم يكف بربك في معاقبته هؤلاء الكفار المعاندين ففي الله Y كفاية منهم.

الثالث: أنَّ المعنى أو لم يكفك يا محمد ربُّك أنَّه شاهد على أعمال هؤلاء عالم بما يخفون فهذا يكفيك، وهذا أشبه الأقوال بنسق الآية، والله Y أعلم.

والذي يبدو لي أنَّ المعنى الثالث هو الذي يتناسب مع زيادة الباء في الآية الكريمة التي رجَّحها النَّحاس، والتي تتلاءم مع جوَّ الآية ومضمونها.

---

(1) نتائج الفكر: 273.

(2) ينظر الأصول في النحو: 101/1–102.

(3) ينظر: التذييل والتكميل: 202/11–203.

(4) فصلت: 53.

(5) التبيان في إعراب القرآن: 1130/2، وينظر النكت في القرآن الكريم: 509، وتفسير السمعاني: 19/6–20، وإعراب القرآن للأصفهاني: 460.

(6) معاني القرآن وإعرابه: 392/4، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 375/15، وتفسير النسفي: 80/4.

(7) ينظر: الدر المصون: 536/9.

(8) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 392/4، والجامع لأحكام القرآن: 375/15، وتفسير البيضاوي: 75/5.

(9) ينظر: إعراب القرآن: 68/4.

ومن زيادة الباء في نائب الفاعل عند العكبري قوله تعالى: {فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ }(1)، إذ يقول: «وَالْبَاءُ فِي (بِسُورٍ) زَائِدَةٌ، وَقِيلَ: لَيْسَتْ زَائِدَةً»(2)، والتقدير على زيادتها (وَضُرِبَ بَيْنَهُم سُورٌ)(3)، وزيادتها للتوكيد(4)، وجوَّز بعضهم أن يكون نائب الفاعل هو شبه الجملة، ومنهم الفرَّاء بقوله: «فلمَّا رجعوا ضرب اللهُ Y بينهم، بين المؤمنين والكفار بسور»(5)، فيحتمل أن يكون نائب الفاعل (بينهم) أو (بسور)، وذهب النَّحاس إلى أنَّ الباء متعلقة بمصدرٍ محذوف والتقدير: (ضُرِبَ بينهم ضربًا بسور)، فنائب الفاعل هو الظرف(6).
والذي يبدو أنَّ القول بفاعلية شبه الجملة هو الأقرب إلى سلَّم الصواب؛ لسلامته من التقدير(زيادة وحذفًا)، ولا سيَّما أنَّ شبه الجملة ينوب عن الفاعل بعد حذفه كما هو الاختيار(7)، نحو قوله تعالى: {وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ }(8) ، والمقام هو لإفادة أنَّ الضرب كان في غاية السرعة والسهولة(9)، ويبدو أنَّه سور يمنع الرؤية ولكنَّه لا يمنع الصوت(10)، فقد ضمن (فَضُرِبَ) فِي الْآيَةِ مَعْنَى الْحَجْزِ فَعُدِّيَ بِالْبَاءِ، أَيْ ضُرِبَ بَيْنَهُمْ سُورٌ لِلْحَجْزِ بِهِ بَيْنَ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ، خَلَقَهُ اللَّهُ سَاعَتَئِذٍ قَطْعًا لِأَطْمَاعِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ(11).
وزيادة الباء في فاعل (كفى) مطَّردة في الغالب، وهذه زيادة ليست بلازمة؛ لأنَّه سمع انفكاكها عنه، نحو قول الشاعر(12):
عُمَيْرَةَ ودِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ عاديا *** كفى الشَّيْبُ والإسلامُ لِلمَرْءِ ناهيا
قال ابن يعيش: «لمَّا لم يأتِ بالباء رفعَ»(1).

---

(1) الحديد: 13.
(2) التبيان في إعراب القرآن: 1208/2.
(3) معاني القرآن للأخفش: 535/2.
(4) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 535/2 ، والتفسير البسيط: 288/21، وتفسير الرازي: 458/29، والجامع لأحكام القرآن: 246/17، والدر المصون: 244/10، والتحرير والتنوير: 383/27، وإعراب القرآن الكريم وبيانه: 462/9.
(5) معاني القرآن للفراء: 134/3.
(6) ينظر: إعراب القرآن: 358/4.
(7) ينظر: الدر المصون: 461/5، وشرح التصريح: 287/1.
(8) الأعراف: 149.
(9) ينظر: نظم الدرر: 445/7.
(10) ينظر: في ظلال القرآن: 3486/6.
(11) ينظر: التحرير والتنوير: 383/27.
(12) البيت لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه: 16، وينظر: سرّ صناعة الإعراب: 141/1؛ وشرح التصريح: 88/2، وخزانة الأدب: 267/1، 102/2، 103.

زيادتها في المبتدأ:
جاء عن سيبويه قوله: «الباء دخلت على شيء لو لم تَدخل عليه لم يُخِلَّ بالمعنى ولم يُحْتَجْ إليها وكان نصبًا، ألا ترى أنَّهم يقولون (حسبُك هذا) و(بحسبِك هذا)، فلم تغيِّر الباء مَعنًى، وجرى هذا مَجْراهُ قبْلَ أن تَدْخُلَ الباءُ؛ لأنَّ (بحسبِك) في موضعِ ابتداءٍ»(2).
ويقول ابن يعيش: «فأمَّا زيادتها مع المبتدأ، ففي موضع واحد، وهو قولهم: (بحَسْبك أن تفعلَ الخيرَ)، معناه: حَسْبُك فَعْلُ الخير، فالجارُ والمجرور في موضعِ رفع بالابتداء، قال الشاعر(3):
بحَسْبِك في القَوْم أن يَعْلَموا *** بأنَّكَ فيهم غَنِيّ مُضِرْ
فقولك: (بحسبك) في موضع رفع بالابتداء، و(أن يعلموا) خبره، كأنَّه قال: (حسبُك عِلْمُهم)(4).
ومن ذلك ما ذكره العكبري في قوله تعالى {بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ }(5)، ما نصُّه: «قَوْلُهُ تَعَالَى: {كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا }، فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا: الْبَاءُ زَائِدَةٌ(6)، وَالثَّانِي: أَنَّ الْمَفْتُونَ مَصْدَرٌ، مِثْلُ الْمَفْعُولِ وَالْمَيْسُورِ، أَيْ (بِأَيِّكُمُ الْفُتُونُ)، أَيِ الْجُنُونُ، وَالثَّالِثُ: هِيَ بِمَعْنَى (فِي)، أَيْ فِي أَيِّ طَائِفَةٍ مِنْكُمُ الْجُنُونُ»(7).
ولم يرَ الفرَّاء زيادة الباء في الآية الكريمة لوجهين(8):
الأول: المفتون هاهنا بمعنى: الجنون، وهو فِي مذهب الفتون، كما قالوا: ليس له معقول رأى.
والآخر: وإن شئت جعلته بأيِّكم: فِي أيِّكم، أي: فِي أيِّ الفريقين المجنون، فهو حينئذ اسم ليس بمصدر.
وقد نسب ابن هشام زيادة الباء في المبتدأ في قوله تعالى: {بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ } إلى سيبويه(1)، وعضَّد هذا الأزهري بقوله: «ومنه (أي) من المبتدأ المجرور بحرف زائد عند سيبويه قوله

---

(1) شرح المفصَّل لابن يعيش: 478/4.
(2) الكتاب: 67/1–68، وينظر شرح أبيات سيبويه:18/1، وسر صناعة الإعراب:131/1.
(3) البيت من كلام الأشعر الرقبان الأسدي(أحد شعراء الجاهلية)، ينظر: نوادر أبي زيد: 23، والإنصاف: 137/1، وشرح المفصل لابن يعيش: 120/2، ولسان العرب، مادة(ضرر): 487/4، ونسبه كراع النمل في المنجد في اللغة: 126، إلى امرئ القيس، وليس في ديوانه.
(4) ينظر: شرح المفصَّل لابن يعيش: 477/4.
(5) القلم: 6.
(6) ينظر مجاز القرآن: 264/2، وتأويل مشكل القرآن: 156، وغريب القرآن لابن قتيبة: 408، وغريب القرآن للسجستاني: 428، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 471/4.
(7) التبيان في إعراب القرآن: 1234/2.
(8) ينظر: معاني القرآن للفراء: 173/3، والتفسير البسيط: 78/22، وتفسير النسفي: 279/4، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 2953/6، ودراسة في حروف المعاني الزائدة: 39.

تعالى: {ٹ ٹ ٹ ٹ}، فـ(أيّكم) مبتدأ، والباء زائدة فيه، و(المفتون) خبره، ولم يعكس؛ لأنَّ صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر، وعند الأخفش(2) بالعكس، فـ(المفتون) بمعنى الفتنة مبتدأ مؤخر، وبـ(أيِّكُم) خبر مقدَّم، والباء بمعنى (في) لا زائدة، والمعنى على الأول (أيُّكم المفتون)، أي المجنون، وعلى الثاني (الفتنةُ بأيِّكم)، أي الجنون في أيِّكم»(3)، فالباء - والله أعلم - مقحمة على سعة اللسان(4)، والزيادة أصحُّ الأقوال على حدِّ قولِ ابن يعيش، فالمراد: فَسَتُبْصِرُ ويبصرونَ أيَّكم المفتون، واستغني بهذه المفعولات عن الفعل الذي يكون مصدرًا؛ لأنَّ فيها دليلاً على الفعل(5)، وَقَالَ عُثْمَانُ الْمَازِنِيُّ: تَمَّ الْكَلَامُ فِي قَوْلِهِ وَيُبْصِرُونَ، ثُمَّ استأنف قوله: بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ(6)، وقال ابن منظور: «قَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ: إِذا كَانَتِ الْبَاءُ زَائِدَةً فَالْمَفْتُونُ الإِنسان، وَلَيْسَ بِمَصْدَرٍ، فإِن جُعِلَتِ الْبَاءُ غَيْرَ زَائِدَةٍ فَالْمَفْتُونُ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الفُتُونِ، وافْتَتَنَ فِي الشَّيْءِ: فُتِن فِيهِ»(7).

والْمَفْتُونُ: اسْمُ مَفْعُولٍ وَهُوَ الَّذِي أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ، فَيَجُوزُ أَنْ يُرَاد بهَا هُنَا الْجُنُونُ، فَإِنَّ الْجُنُونَ يُعَدُّ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مِنْ قَبِيلِ الْفِتْنَةِ، وَالْبَاءُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مَزِيدَةٌ لِتَأْكِيدِ تَعَلُّقِ الْفِعْلِ بمفعوله، وَالْأَصْل: أيّكم الْمَفْتُونُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَفْتُونُ مَصْدَرًا عَلَى وَزْنِ الْمَفْعُولِ، وَالْبَاءُ عَلَى هَذَا لِلْمُلَابَسَةِ فِي مَحَلِّ خَبَرٍ مُقَدَّمٍ عَلَى الْمَفْتُونُ وَهُوَ مُبْتَدَأٌ، وقد يُضَمَّنُ فِعْلُ (تُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ) مَعْنَى: تُوقِنُ وَيُوقِنُونَ، عَلَى طَرِيقِ الْكِنَايَةِ بِفِعْلِ الْإِبْصَارِ عَنِ التَّحَقُّقِ لِأَنَّ أَقْوَى طُرُقِ الْحِسِّ الْبَصَرِ وَيَكُونُ الْإِتْيَانُ بِالْبَاءِ لِلْإِشَارَةِ إِلَى هَذَا التَّضْمِينِ، وَالْمَعْنَى: فَسَتَعْلَمُ يَقِينًا ويعلمون يَقِينًا بأيّكم الْمَفْتُونُ، فَالْبَاءُ عَلَى أَصْلِهَا مِنَ التَّعْدِيَةِ مُتَعَلِّقَةٌ بِـ(يبصر ويبصرون)(8).

زيادتها في الخبر:

تزاد الباء في مواضع، هي(9):

تزاد اطِّرادًا في خبر ليس وما، نحو (ليس زيدٌ بقائم)، و(ما محمدٌ بناسٍ عهدَه).

تزاد الباء قليلًا في خبر (ما) المكفوفة بـ (إن) الزائدة، وفي خبر (لا) النافية، وفي خبر (ما) مع (كان) المنفية، وفي المفعول الثاني للأفعال الناسخة المنفية، وفي خبر الجملة المستفهم عنها.

---

(1) ينظر: مغني اللبيب: 148.

(2) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 547/2، ومجاز القرآن: 264/2، والمسائل البصريات: ، و544/1، ومشكل إعراب القرآن: 749/2.

(3) شرح التصريح: 190/1–191.

(4) ينظر النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام: 380/4.

(5) ينظر شرح المفصَّل: 64/4.

(6) ينظر البحر المحيط: 237/10.

(7) ينظر: لسان العرب، مادة(فتن): 318/13.

(8) ينظر: التحرير والتنوير: 66/29–67.

(9) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب: 330–331، ودراسة في حروف المعاني الزائدة: 41–43.

قال ابن يعيش: «وزيادة الباء في الخبر أقوى قياسًا من زيادتها في المبتدأ نفسه، وذلك أنَّ خبر المبتدأ يُشْبِه الفاعلَ من حيث كان مستقلاً بالمبتدأ، كما كان الفاعل مستقلاً بالفعل، والباء تزاد مع الفاعل...، وكذلك يجوز دخولها على الخبر»(1).

وقد وردت زيادة الباء في الخبر على قسمين:

1. الزيادة في النفي.
2. الزيادة في غير النفي.

الزيادة في النفي:

تكثر زيادة الباء في خبر (ليس) و(ما) كما ذكرنا، فأمَّا (ليس) فتزاد الْبَاء فِي خبرها مُؤَكدَة فَيُقَال (لَيْسَ زيد بقائم) وَ(لَيْسَ مُحَمَّد بمنطلقٍ)، أَي لَيْسَ مُحَمَّد مُنْطَلقًا(2)، وقد أنشد سيبويه قول عقيبة الأسدي(3):

مُعاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فأَسْجِحْ *** فَلَسْنا بِالجبالِ ولا الْحَدِيدَا

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش: 477/4.

(2) ينظر: اللمع في العربية: 39.

(3) البيت في ديوان بني أسد (شعر عُقَيبةَ بنِ هُبيرةَ الأسديّ): 465/2، برقم (280) من قصيدة مخفوضةِ القافية يخاطب فيها معاوية بن أبي سفيان τ، وبعدها:

فهبنا أمةً ذهبت ضياعًا * يزيدُ أميرُها وأبو يزيدِ**

أكلتم أرضَنا فجردتموها * فهل من قائمٍ أو من حصيدِ**

والبيتان في العين، مادة «بشر»: 259/6، والكتاب:67/1، ومعاني القرآن للفراء: 348/2، والمقتضب: 338/2، والتعليقة على كتاب سيبويه: 104/1، وشرح أبيات سيبويه: 199/1،18، وسر صناعة الإعراب: 302/1، ومغني اللبيب:621، ونسب لعبد الله بن الزَّبير الأسدي (زيادات ديوانه)، "والزَّبير بفتح الزاي وهو غير عبد الله بن الزُّبير بضمها": 145، بنصب (والحديدا) على رواية:

مُعاوِيَ إِنَّنا بَشَرٌ فأَسْجِحْ * فَلَسْنا بالجِبالِ وَلَا الحَدِيدا**

أديروها بني حرب عليكم * ولا ترموا بها الغرض البعيدا**

وقد أنكر بعضهم على سيبويه استشهاده بالبيتين، ورووه مجرورًا، وردَّ ذلك ابن السيرافي وقال: إنَّ البيت جاء بروايتين: النَّصب والجر، ينظر شرح أبيات سيبويه: 199/1، وخزانة الأدب: 259/2–261.

قال الخليل: «نصب (الْحَدِيد) على مَوضِع (الْجبَال)؛ لِأَنَّ موضعهَا النَّصب، وَإِنَّمَا انخفض بِالْبَاء الزَّائِدَة وَلَيْسَ للباء مَوضِع فِي الْإِعْرَاب كَأَنَّهُ قَالَ فلسنا الْجبَال وَلَا الْحَدِيد، وَالْبَاء للإقحام»(1).

وقد أشار العكبري إلى زيادتها في خبر(ليس) في قوله تعالى: {وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ }(2)، والذي نصُّه: «وَ(مَا لَيْسَ) بِمَعْنَى (الَّذِي)، أَوْ نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ، وَهُوَ مَفْعُولُ (أَقُولُ)؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: أَنْ أَدَّعِيَ، أَوْ أَذْكُرَ، وَاسْمُ لَيْسَ مُضْمَرٌ فِيهَا، وَخَبَرُهَا (لِي) وَ(بِحَقٍّ) فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْجَارِّ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الْجَارُّ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (بِحَقٍّ) مَفْعُولًا بِهِ تَقْدِيرُهُ (مَا لَيْسَ يَثْبُتُ لِي بِسَبَبِ حَقٍّ)، فَالْبَاءُ تَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ لَا بِنَفْسِ الْجَارِّ؛ لِأَنَّ الْمَعَانِيَ لَا تَعْمَلُ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ (بِحَقٍّ) خَبَرَ لَيْسَ، وَ(لِي) تَبْيِينٌ كَمَا فِي قَوْلِهِمْ سَقْيًا لَهُ وَرَعْيًا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (بِحَقٍّ) خَبَرَ لَيْسَ، وَ(لِي) صِفَةً لِـ(حَقٍّ)، قُدِّمَ عَلَيْهِ فَصَارَ حَالًا، وَهَذَا يَخْرُجُ عَلَى قَوْلِ مَنْ أَجَازَ تَقْدِيمَ حَالِ الْمَجْرُورِ عَلَيْهِ»(3)؛ لذلك كشف أبو حيان النقاب عن زيادة الباء في الآية الكريمة بقوله: «(مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ) هَذَا نَفْيٌ يُعَضِّدُهُ دَلِيلُ الْعَقْلِ فَيَمْتَنِعُ عَقْلًا ادِّعَاءُ بَشَرٍ محدث الإلهية و(بِحَقٍّ) خَبَرُ (لَيْسَ)، أَيْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا، وَأَجَازُوا فِي (لِي) أَنْ يَكُونَ تَبْيِينًا وَأَنْ يَكُونَ صِلَةً صِفَةً لِقَوْلِهِ (بِحَقٍّ لِي) تَقَدَّمَ فَصَارَ حَالًا أَيْ (بِحَقٍّ لِي)، وَيَظْهَرُ أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ (بِحَقٍّ)؛ لِأَنَّ الْبَاءَ زَائِدَةٌ، وَ(حَقٍّ) بِمَعْنَى مُسْتَحَقٍّ، أَيْ مَا لَيْسَ مُسْتَحَقًّا، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ قَدْ تَمَّ عِنْدَ قَوْلِهِ (مَا لَيْسَ لِي) وَجَعَلَ (بِحَقٍّ) متعلقًا بـ(علمته) الَّذِي هُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ، وَرُدَّ ذَلِكَ بِادِّعَاءِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فِيمَا ظَاهِرُهُ خِلَافُ ذَلِكَ، وَلَا يُصَارُ إِلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ إِلَّا لِمَعْنًى يَقْتَضِي ذَلِكَ، أَوْ بِتَوْقِيفٍ أَوْ فِيمَا لَا يُمْكِنُ فِيهِ إِلَّا ذَلِكَ»(4)، فالْبَاءُ فِي قَوْلِهِ (بِحَقٍّ) زَائِدَةٌ فِي خَبَرِ (لَيْسَ)؛ لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ (لَيْسَ)، وَقَدْ أَفَادَ الْكَلَامُ تَأْكِيدَ كَوْنِ ذَلِكَ لَيْسَ حَقًّا لَهُ بِطَرِيقِ الْمَذْهَبِ الْكَلَامِيِّ؛ لِأَنَّهُ نَفَى أَنْ يُبَاحَ لَهُ أَنْ يَقُولَ مَا لَا يَحِقُّ لَهُ، فَعَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ حَقًّا لَهُ وَأَنَّهُ لَمْ يَقُلْهُ لِأَجْلِ كَوْنِهِ كَذَلِكَ، فَهَذَا تَأْكِيدٌ فِي غَايَةِ الْبَلَاغَةِ وَالتَّفَنُّنِ(5).

وتشبُّه (مَا) بـ (لَيْسَ) فِي لُغَة أهل الْحجاز فَيَقُولُونَ (مَا زيدٌ قَائِمًا) وَ(مَا عَمْرو جَالِسًا)، وَأمَّا بَنو تَمِيم فيجرونها مجْرى (هَل) و(بل) فَلَا يعملونها فَيَقُولُونَ (مَا زيدٌ قائمٌ)، فَإِن قدَّمت الْخَبَر أَو

(1) الجمل في النحو للخليل: 101.

(2) المائدة: 116.

(3) التبيان في إعراب القرآن: 475/1.

(4) البحر المحيط: 416/4.

(5) ينظر: التحرير والتنوير: 114/7.

نقضت النَّفْي بـ (إلَّا) لم يجز فِيهِ إلَّا الرَّفْع، تَقول (مَا قائمٌ زيدٌ) و(ما زيدُ إلَّا قائمٌ)، ترفع فِي اللغتين جَمِيعًا(1).

ومن أمثلة زيادة الباء في خبر (ما) عند العكبري ما ورد في قوله تعالى: {وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ }(2)، إذ يقول: «(وَمَا هُمْ) هُمْ ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ مَرْفُوعٌ بِمَا عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَمُبْتَدَأٌ عِنْدَ تَمِيمٍ(3)، وَالْبَاءُ فِي الْخَبَرِ زَائِدَةٌ لِلتَّوْكِيدِ، غَيْرُ مُتَعَلِّقَةٍ بِشَيْءٍ، وَهَكَذَا كُلُّ حَرْفِ جَرٍّ زِيدَ فِي الْمُبْتَدَأِ أَوِ الْخَبَرِ أَوِ الْفَاعِلِ، وَ(مَا) تَنْفِي مَا فِي الْحَالِ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ لِنَفْيِ الْمُسْتَقْبَلِ»(4).

ويقول أيضًا: وخبرُ(ما) يكون منصوبًا عند الحجازيين، ولا بدَّ له من ناصبٍ، ولا يجوزُ أن يكونَ النَّاصِبُ حذفَ حرفِ الجَرِّ لِوَجْهين(5):

أحدُهما: أنَّ حرفَ الجَرِّ هُنا ليس بأصلٍ، بل هو زائدٌ دَخَلَ فَضْلَةً مؤكِّدَةً، وما هذا سَبِيلُهُ لا يُجْعَلُ مقدّماً في الرُّتبةِ حتى يُقال لما حُذِفَ انتَصَب، بل النَّصْبُ هُنا قبلَ الجَرِّ.

والثاني: أنَّ الحذفَ عَدمٌ، والعَدمُ غيرُ صالحٍ للعملِ، ويدلُّ على ذلِكَ أنا وَجَدْنا حَرْفَ الجَرِّ يُحْذَفُ في كثيرٍ من المَواضعِ، ولا ينتصبُ ما يُحذَفُ عنه كقولك: (بِحَسْبِكَ قول السّوءِ)، فلو حَذَفْت لقُلْتَ: حَسْبُكَ بالرَّفعِ، وكذلك {وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا }(6) و(ما جاءني من أَحَدٍ)، وله نَظائرُ كثيرةٌ.

يقول الزجاج: «دخلت الباءُ مؤَكدة لمعنى النفي؛ لأنَّك إذا قلت: (ما زيد أخوك) فلم يسمع السامع (ما) ظنَّ أنَّك موجب فإذا قلت: (ما زيد بأخيك) و(ما هم بمُؤمنين) علم السامع أنَّك تنفي، وكذلك جميع ما في كتاب الله Y»(7)، وهذا مذهب البصريين، أي: تفيد تأكيد النفي، وذهب أبو علي الفارسي وتبعه الزمخشري أنَّ الباء لا تزاد في خبر (ما) إلَّا إذا كانت عاملة، أي أنَّها حجازية تعمل عمل (ليس)، ومن هنا يقول الزمخشري: «ودخول الباء في الخبر، نحو قولك (ما زيدٌ بمنطلقٍ) إنَّما يصح على لغة أهل الحجاز؛ لأنَّك لا تقول (زيدٌ بمنطلقٍ)»(8)، وتعقَّبه ابن يعيش بقولهِ: «وقوله: لا يصحُّ دخولُ الباء إلَّا على لغة أهل الحجاز؛ لأنَّك لا تقول: (زيدٌ بقائم)، يريد أنَّ ما بعد (ما) التَّميميّةِ مبتدأ وخبرٌ، والباء لا تدخل في خبر المبتدأ، وهذا فيه إشارةٌ إلى مذهب الكوفيين، وليس بسديد؛ وذلك لأنَّ الباء إن كان أصلُ دخولها على (لَيْسَ)

(1) ينظر: اللمع في العربية: 39–40.

(2) البقرة: 8.

(3) ينظر: الموفقي في النحو: 114.

(4) التبيان في إعراب القرآن: 25/1.

(5) ينظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: 325.

(6) النساء:79.

(7) معاني القرآن وإعرابه: 85/1، وينظر: التفسير البسيط: 128/2، ودرج الدرر: 104/1.

(8) المفصَّل: 112.

و(ما) محمولةً عليها لاشتراكهما في النفي، فلا فَرْقَ بين الحجازية والتميميّة في ذلك، وإن كانت دخلت في خبرِ (ما) بإزاء اللام في خبر (إنَّ)، فالتميميّةُ والحجازيّةُ في ذلك سَواءٌ»(1)، فموطن النَّص في الآية الكريمة يدلُّ على أنَّه ردٌّ لما ادعَوْه ونفيٌ لما انتحلوه، و(ما) حجازية فإنَّ جوازَ دخولِ الباء في خبرها لتأكيد النفي اتفاقيٌّ بخلاف التميمية(2)، فزيادة الباء مع تقدُّم النفي نفى عنهم الإيمان بالكلية في جميع الأزمنة كما تفيده الجملة الاسمية، ففيه من التوكيد والمبالغة ما ليس في غيره(3)، ممَّا حدا بالنحويين إلى القول: ولا تجوز دعوى الزيادة؛ لأنَّ زيادة الحروف خارجة عن القياس، فلا يقال به إلَّا أن يرد بذلك سماع قياس مطرد، كما فصل بالباء في خبر (ما) و(ليس)(4).

الزيادة في غير النفي:

ذهب العكبري إلى زيادة الباء في قوله تعالى: {وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثۡلِهَا وَتَرۡهَقُهُمۡ ذِلَّةٞۖ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنۡ عَاصِمٖۖ كَأَنَّمَآ أُغۡشِيَتۡ وُجُوهُهُمۡ قِطَعٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مُظۡلِمًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ }(5). إذ يقول: «وَ(جَزَاءُ) مُبْتَدَأٌ، وَفِي خَبَرِهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: بِمِثْلِهَا، وَالْبَاءُ زَائِدَةٌ، كَقَوْلِهِ: {وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا }(6)، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ زَائِدَةٍ، وَالتَّقْدِيرُ: جَزَاءُ سَيِّئَةٍ مُقَدَّرٌ بِمِثْلِهَا، وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ مُتَعَلِّقَةً بِجَزَاءٍ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ، أَيْ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَاقِعٌ»(7).

قال الأخفش: «وزيدت الباء كما زيدت في قولك (بِحَسْبِكَ قولُ السُوءِ)»(8)، وتابعه ابن كيسان(9)، وهو مردود عند الجمهور(10)، إذ دلَّ على ذلك قوله تعالى في موضع آخر: {وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا }، وأوَّله الْجُمْهُور على حذف الْخَبَر(11)، ولا سيَّما أنَّ الأصل

---

(1) شرح المفصَّل لابن يعيش: 121/2.

(2) ينظر: تفسير أبي السعود: 40/1.

(3) ينظر فتحُ البيان في مقاصد القرآن: 90/1.

(4) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 1051/2.

(5) يونس: 27.

(6) الشورى: 40.

(7) التبيان في إعراب القرآن: 672/2.

(8) معاني القرآن: 372/1، وينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب: 331.

(9) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 332/8، والبحر المحيط: 44/6، ومغني اللبيب: 512، وابن كيسان النحوي (رسالة ماجستير): 188–189.

(10) ينظر: مغني اللبيب: 512.

(11) ينظر: همع الهوامع: 466/1.

في زيادة الباء في المنفيِّ مع (لَيْسَ)؛ لأنَّه فضلةٌ، والمعنيُّ بالفضلة المفعولُ، وفيه مُعْظَمُ زيادةِ الباء(1).

ويرى الفرَّاء أنَّ الباء ليست بزائدة، ووجَّه الآية توجيهين بقوله: «رفعت الجزاء بإضمار (لَهُم)، كأنَّك قلت: (فلهم جزاء السيئة بمثلها)، كما قَالَ: {فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ }(2) و{فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ }(3)، والمعنى: فعليه صيام ثلاثة أيام، وَعَلَيْهِ فدية، وإن شئت رفعت الجزاء بالباء فِي قوله {وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا }، والأوَّل أعجب إليَّ»(4).

وفصَّل ابن جني قوله في الآية الكريمة ما نصُّه: «ذهب الْأَخْفَش(5) إِلَى أَنَّ الْبَاء فِيهَا زَائِدَة، وتقديرها عِنْده: (جَزَاء سَيِّئَة مثلهَا)، وَإِنَّمَا اسْتدلَّ على هَذَا بقوله: {وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا }، وَهَذَا مَذْهَب حسن واستدلال صَحِيح، إِلَّا أَنَّ الْآيَة قد تحْتَمل مَعَ صِحَة هَذَا القَوْل تأويلين آخَرين:

أَحدهمَا: أَن تكون الْبَاء مَعَ مَا بعْدهَا هُوَ الْخَبَر، كَأَنَّهُ قَالَ: جَزَاء سَيِّئَة كَائِن بِمِثْلِهَا، كَمَا تَقول: (إِنَّمَا أَنا بك)، أَي كَائِن مَوْجُود بك، ...

وَالْوَجْه الآخر: أَن تكون الْبَاء فِي (بِمِثْلِهَا) مُتَعَلقَة بِنَفس الْجَزَاء، وَيكون الْجَزَاء مرتفعًا بِالِابْتِدَاءِ، وَخَبره مَحْذُوف، كَأَنَّهُ جُزْء سَيِّئَة بِمِثْلِهَا كَائِن أَو وَاقع»(6).

وقد نقل الطبري عن بعض نحوي البصرة أنَّ الجزاء في الآية الكريمة مرفوع بالابتداء وخبره (بمثلها)، وفي هذه دلالة على زيادة الباء(7)، ومن الذين ذهبوا إلى زيادة الباء في الآية الكريمة مكي القيسي(8)، وأبو حيان(9) والسَّمين الحلبي(10)، والثعالبي(1)، والشوكاني(2)، وغيرهم.

---

(1) ينظر: شرح المفصَّل لابن يعيش: 121/2.

(2) البقرة: 196.

(3) البقرة: 196.

(4) معاني القرآن: 461/1.

(5) ينظر: معاني القرآن: 372/1.

(6) سر صناعة الإعراب: 149/1، وينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب: 331، والمحكم والمحيط الأعظم: 499/7، وإعراب القرآن (الجواهر) للباقولي المنسوب خطأً إلى الزجاج: 669/2، ولسان العرب، مادة (جزا) : 144/14.

(7) ينظر: جامع البيان: 109/7، ومغني اللبيب: 149، وزيادة الحروف بين التأييد والمنع: 428.

(8) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: 3257/5.

(9) ينظر: البحر المحيط: 44/6.

(10) ينظر: الدر المصون: 184/6.

وذهب العكبري إلى زيادة الباء في خبر(إنَّ) في قوله تعالى: {أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِۦَ ٱلْمَوْتَىٰ ۚ بَلَىٰٓ ۚ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ }(3)، إذ يقول: «وَالْبَاءُ فِي (بِقَادِرٍ) زَائِدَةٌ فِي خَبَرِ (إِنَّ) وَجَازَ ذَلِكَ لَمَّا اتَّصَلَ بِالنَّفْيِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ»(4).

يقول الفرَّاء: «دخلت الباء لـ(لم)، والعرب تدخلها مَعَ الجحود إِذَا كانت رافعة لما قبلها، وَيدخلونها إِذَا وقع عليها فعل يحتاج إلى اسمين، مثل قولك: (ما أظنك بقائم) و(ما أظنُّ أنَّك بقائم)، وَ(ما كنت بقائم)، فإذا خلَّفْتَ الباء نصبت الَّذِي كانت فِيهِ بما يعمل فِيهِ من الفعل، ولو ألقيت الباء من (قادر) فِي هَذَا الموضع رفعه؛ لأنَّه خبر لـ(أنَّ)»(5)، وهذا يعني أنَّ مجازها (قادر) والعرب تؤكد الكلام بالباء وهي مستغنى عنها(6)، ومثَّل الفراء بقول الشاعر(7):

فما رَجَعَتْ بِخائِبةٍ رِكابٌ *** حَكيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهاها

فأدخل الشاعر الباء فِي فعلٍ لو ألقيت مِنْهُ نصب بالفعل لا بالباء، إذ يقاس عَلَى هَذَا وَما أشبهه(8)، فالعلَّة النحوية في زيادة الباء أنَّها واقعة في سياق النفي، فمعنى الموطن: أليسَ اللهُ بقادرٍ، والله أجلُّ وأعلم.

ثانيًا: زيادتها مع الفضلة:

زيادة الباء في المفعول به:

جاءت زيادة الباء في المفعول به لتأكيد الكلام(9)، ولكنَّ هذه الزيادة على الرغم من كثرتها إلَّا أنَّها غير مقيسة(10)، ومن الأمثلة على زيادة الباء عند العكبري ما ذكره في قوله تعالى:

---

(1) ينظر: الجواهر الحسان في تفسير القرآن: 244/3.

(2) ينظر: فتح القدير: 439/2.

(3) الأحقاف: 33.

(4) التبيان في إعراب القرآن: 1159/2.

(5) معاني القرآن: 56/3.

(6) ينظر: مجاز القرآن: 213/2.

(7) البيت من قصيدة قالها القحيف بن سليم العقيلي يمدح حكيم بن المسيب، ينظر: الاقتضاب: 249، ومغني اللبيب: 248. وخزانة الأدب: 4/ 247.

(8) ينظر: معاني القرآن: 57/3.

(9) ينظر: دراسة في معاني الحروف الزائدة: 44.

(10) ينظر: الجنى الداني: 51.

{وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا جَنِيّٗا }(1)، ما نصُّه: «(بِجِذْعِ النَّخْلَةِ): الْبَاءُ زَائِدَةٌ، أَيْ أَمِيلِي إِلَيْكِ، وَقِيلَ: هِيَ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْمَعْنَى، وَالتَّقْدِيرُ (هُزِّي الثَّمَرَةَ بِالْجِذْعِ)، أَيِ انْفُضِي، وَقِيلَ: التَّقْدِيرُ (وَهُزِّي إِلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا كَائِنًا بِجِذْعِ النَّخْلَةِ)، فَالْبَاءُ عَلَى هَذَا حَالٌ»(2).

قال الفرَّاء: وقوله:{ وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ } العربُ تَقُولُ: (هَزّ بِهِ وهزَّه)، و(خذ الْخِطَام وخذ بالخطام)، و(تعلق زيدًا وتعلق بزيد)، و(خُذْ برأسه وخذ رأسَه)، و(امدد بالحبل وامدد الحبل)، قال الله تعالى: {فَلۡيَمۡدُدۡ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ }(3)، معناه: (فليمدد سببًا إلى السَّماء) وكذلك فِي قوله{ وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ } لو كانت: وهُزّي جذعَ النخلةِ كَانَ صوابًا(4).

قال أبو عبيدة: مجاز الآية الكريمة: (هزِّي إليك جذعَ النخلةِ)، الباء من حروف الزوائد(5)، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ(6): كَمَا يُقَالُ: أَلْقَى بِيَدِهِ أَيْ ألقى يده، وكقوله(7):

سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ

أَيْ لَا يَقْرَأْنَ السور»(8)، وَزيادة الباء لِتَوْكِيدِ لُصُوقِ الْفِعْلِ بِمَفْعُولِهِ(9)، وقيل إنَّ التقدير: (افعلي الهزَّ بجذع النخلة)، فالباء للآلة، كما في (كتبت بالقلم)(10)، ولا يخفى ما فيه من التكلف(11)، وقال أبو حيان: «وَالْبَاءُ فِي (بِجِذْعِ) زَائِدَةٌ لِلتَّأْكِيدِ(1) كَقَوْلِهِ {وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى

---

(1) مريم: 25.

(2) التبيان في إعراب القرآن: 871/2.

(3) الحج:15.

(4) ينظر: معاني القرآن: 165/2.

(5) ينظر مجاز القرآن: 5/2.

(6) ينظر: الحجة للقراء السبعة: 200/5، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب: 442.

(7) هذا عجز بيتٍ، وصدره (هُنَّ الحَرائِرُ لا ربَّاتُ أَحْمِرةٍ)، والبيت للراعي النميري في ديوانه: 122؛ وأدب الكاتب: 521، ولسان العرب، مادة (سور): 386/4، وللقتال الكلابي في ديوانه: 53، وللرَّاعي أو للقتال في خزانة الأدب: 107/9، 108، 111. وللأخطل في تفسير الرازي: 215/32، وليس في ديوانه.

(8) البحر المحيط: 254/7–255.

(9) ينظر: التحرير والتنوير: 88/16.

(10) ينظر: الكشاف: 13/3، وروح المعاني: 84/16.

(11) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 86/6.

إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ }(2)، وقد يكون زيادة الباء زيادة دخولها وخروجها سواء، كقول الشاعر(3):

نَحْنُ بَنُو جَعْدَةَ أَصْحَابُ الْفَلَجْ *** نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرَجْ

بِمَعْنَى: نَرْجُو الْفَرَجَ، فَدُخُولُ الْبَاءِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَخُرُوجُهَا سَوَاءٌ(4).

فأبو عليٍّ الفارسي يجوِّز الأمرين الزيادة، أو أن يكون المعنى: وهزي إليك بجذع النخلة أي: بهزِّ جذعِ النخلة رطبًا، كما قال ذو الرِّمة(5):

وصَوَّحَ الْبَقْلَ ناجٌ تَجيءُ به *** هَيْفٌ يَمانِيَةٌ في مَرِّها نَكَبُ

أي: تجيء بمجيئه هيف، أي: إذا جاء النَّاج جاء الهيف، وكذلك إذا هززت الجذع هززت بهزّه رطبًا، أي: فإذا هززت الرطب سقط(6). وقيل: هزِّي إليك رطبًا جنيًا متمسكةً بجذع النخلة، فعلى هذا لا تكون الباء زائدة، بل يكون مفعول (هزِّي) فيمن أعمل الأول رطباً، وأضمر في (تساقط) ومن أعمل الثاني أضمر في (هزِّي)(7).

وتعدِّي الفعل بمعنى وقوعه عليه أو على ما جرَّ بالحرف نحو (زيد مرَّ به) فإنَّ المرور واقع بـ(زيد)(8)، فالباء ساعدت رسم المشهد السياقي لمعنى الآية: حَرِّكِي وخُذِي إليكِ جذعَ النخلةِ(9)، يعني: غضًا طريًا(10)، وكان جذعًا يابسًا أخرج الله تعالى منه في الوقت الثمرة، وهى الرّطب الجنىّ، وكان في ذلك آية ودلالة لها فالذي قدَّر على فعل مثل هذا قادر على خلق

---

(1) ينظر: الكشاف: 13/3، والجامع لأحكام القرآن: 94/11، وتفسير النسفي: 332/2، واللباب في علوم الكتاب: 46/13، وتفسير الجلالين: 398، وفتح الرحمن في تفسير القرآن: 246/4، والجواهر الحسان في تفسير القرآن: 15/4، وتفسير أبي السعود: 262/5، وفتح القدير: 329/3، وروح المعاني: 402/8، وفتحُ البيان في مقاصد القرآن: 152/8، والتحرير والتنوير: 88/16.

(2) البقرة: 195.

(3) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه: 216، وينظر: مجاز القرآن: 264/2، و77/22، والإنصاف: 230/1، والجنى الداني: 52، ومغني اللبيب: 108، وخزانة الأدب: 77/22.

(4) ينظر: جامع البيان: 532/23.

(5) ديوانه: 15، وينظر العين، مادة (هيف): 94/4، والصحاح، مادة(صوح): 384/1، والأفعال للسرقسطي: 141/1، 428/3.

(6) ينظر: الحجة للقراء السبعة: 200/5–201، ومعاني القرآن وإعرابه: 325/3، والتفسير البسيط: 228/14–229.

(7) ينظر: الجواهر (إعراب القرآن للباقولي المنسوب خطأً إلى الزجاج): 258/1.

(8) ينظر: حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي: 340/5.

(9) ينظر: تفسير القرآن العظيم المنسوب للإمام الطبراني: 438/4.

(10) ينظر: بحر العلوم: 372/2.

عيسى υ من غير أب، ويقال عند ما كانت مجرَّدة بلا علاقة، فقد كان زكريا υ يجد عندها رزقًا من غير أن أمرت بتكلف، فلمَّا جاءت علاقة الولد أمرت بهزِّ النخلة اليابسة، وهى في أضعف حالها زمان قرب عهدها بوضع الولد؛ ليعلم أنَّ العلاقة توجب العناء والمشقة، ويقال بل أمرت بهزِّ النخلة اليابسة، وكان تمكنها من ذلك أوضح دلالة على صدقها في حالها، ويقال لمَّا لم يكن لها في هذه الحالة من يقوم بتعهدها تولّى الله تعالى كفايتها ليعلم العالمون أنه لا يضيع خواصّ عباده في وقت حاجتهم(1)، لذلك قال الرازي: «إذا عرفت هذا فنقول: قد تقدم أنَّ الوقت كان شتاء وأنَّ النخلة كانت يابسة، واختلفوا في أنَّه هل أثمر الرطب وهو على حاله أو تغير، وهل أثمر مع الرطب غيره؟ والظاهر يقتضي أنَّه صار نخلة لقوله (بجذع النخلة) وأنَّه ما أثمر إلَّا الرطب»(2).

ولمَّا كان المقصود التهويل لصرف فكرها عمَّا دهمها من الهمِّ جعله قاصرًا فكأنَّها قالت : ما أهز؟ إذ لم يكن في الجذع ما يتوقع نفعه بهزه، فقال مصرحًا بالمهموز: (بجذع النخلة) التي أنت تحتها مع يبسها وكون الوقت ليس وقت حملها فكأنَّها قالت: ولم ذاك؛ فقال: (تساقط عليك) من أعلاها رطباً جنياً طريًا آية أخرى عظيمة تطيب النفس وتذهب بالحزن، وتدلَّ على البراءة(3).

فَالْبَاءُ فِي (بِجِذْعِ النَّخْلَةِ)؛ لِتَوْكِيدِ لُصُوقِ الْفِعْلِ بِمَفْعُولِهِ، مثل: {وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ }(4) ، وَقَوَلِه: {وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ }(5) ، وَضُمِّنَ وَهُزِّي مَعْنَى قَرِّبِي أَوْ أَدْنِي، فَعُدِّيَ بِـ (إِلَى)، أَيْ حَرِّكِي جِذْعَ النَّخْلَةِ وَقَرِّبِيهِ يَدْنُ إِلَيْكِ وَيَلِنْ بَعْدَ الْيُبْسِ وَيُسْقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا، وَالْمَعْنَى: أَدْنِي إِلَى نَفْسِكِ جِذْعَ النَّخْلَةِ، فَكَانَ فَاعِلُ الْفِعْلِ وَمُتَعَلَّقُهُ مُتَّحِدًا، وَكِلَاهُمَا ضَمِيرُ مُعَادٍ وَاحِد، وَلَا ضمير فِي ذَلِكَ لِصِحَّةِ الْمَعْنَى وَوُرُودِ أَمْثَالِهِ فِي الِاسْتِعْمَالِ(6)، فبالباء أعطت ملمحًا في تقريب الصورة الواقعية تُجاه المتلقي من جهتي الامتثال وفجوة التأمُّل في هول الموقف وخطورته على ساحة المجتمع ومواجهته، فالسيِّدة العذراء نحسبها قد «دهشت طويلًا، وبهتت طويلًا، قبل أن تمدَّ يدها إلى جذع النخلة تهزُّه ليساقط عليها رطبًا جنيًّا؛ لتتأكد على الأقل ويطمئن قلبها لما تواجه به أهلها، ولكن هنا فجوة تترك للخيال أن يقيمَ عندها قنطرة ويعبرها»(7)، فالله جلَّ في علاه الذي بمشيئته حرَّك النخلة لتساقط عليها رطبًا قادرٌ على أن يُذهبَ عنها ما تخشاه، فالباء قوَّت ذلك سياقًا وجملته أحسن تجميل، وأعطت توسُّعًا في المعنى المنشود، وهذا من روائع النظم القرآني المهيب.

---

(1) ينظر: لطائف الإشارات: 425/2.

(2) ينظر: تفسير الرازي: 528/21، وتفسير البيضاوي: 9/4.

(3) ينظر: نظم الدرر: 529/4.

(4) الْمَائِدَة: 6.

(5) البقرة: 195.

(6) ينظر: التحرير والتنوير: 88/16.

(7) التصوير الفني في القرآن: 198، وينظر في ظلال القرآن: 2307/4.

ومن الأمثلة الأخرى ما ذكره العكبري في قوله تعالى: {وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْآكِلِينَ }(1)، ما نصُّه: «(تَنْبُتُ) يُقْرَأُ بِضَمِّ التَّاءِ وَكَسْرِ الْبَاءِ(2)، وَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا هُوَ مُتَعَدٍّ، وَالْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: تُنْبِتُ ثَمَرَهَا أَوْ جَنَاهَا، وَالْبَاءُ عَلَى هَذَا حَالٌ مِنَ الْمَحْذُوفِ، أَيْ وَفِيهِ الدُّهْنُ، كَقَوْلِكَ: (خَرَجَ زَيْدٌ بِثِيَابِهِ)، وَقِيلَ: الْبَاءُ زَائِدَةٌ(3)، فَلَا حَذْفَ إِذًا، بَلِ الْمَفْعُولُ الدُّهْنُ، وَالْوَجْهُ الثَّانِي هُوَ لَازِمٌ، يُقَالُ: نَبَتَ الْبَقْلُ، وَأَنْبَتَ بِمَعْنًى، فَعَلَى هَذَا الْبَاءُ حَالٌ، وَقِيلَ: هِيَ مَفْعُولٌ، أَيْ تُنْبِتُ بِسَبَبِ الدُّهْنِ»(4)، وزيادة الباء هو مذهب أبي عبيدة(5)، والأخفش(6)، إذ يقول الأخفش: «والباء زائدة نحو زيادتها في قوله {تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ } وإنَّما هي (تنبت الدهن)، قال الشاعر(7):

كَثِيراً بما يَتْرُكْنَ في كُلِّ حُفْرَةٍ *** زفيرَ القواضِي نَحْبَها وَسُعالَهَا

---

(1) المؤمنون: 20.

(2) ينظر: التيسير في القراءات السبع: 107، والإتحاف: 403، فقد قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ورويس (تُنبِت) بضم التاء وكسر الباء على أنَّه مضارع (أنبت) الرباعي، وتكون الباء في (بالدهن) زائدة؛ لأنَّ الفعل يتعدَّى اذا كان رباعيًا بغير حرف، كأنَّه قال: تنبت الدهن، لكن دلَّت الباء على ملازمة الانبات للدهن، ويجوز أن تكون الباء على هذه القراءة غير زائدة، لكنَّها متعلقة بمفعول محذوف، تقديره: ينبت ثمرها بالدهن، أي وفيه الدهن، كما يقال: (خرج بثيابه) و(ركب بسلاحه)، فـ(بالدهن) على هذا التقدير في موضع الحال، كما كان (بثيابه وبسلاحه) في موضع الحال. وقرأ الباقون (تَنبُت) بفتح التاء وضم الباء على أنَّه مضارع (نبت) الثلاثي اللازم، فتكون الباء في (بالدهن) للتعدية؛ لأنَّ الفعل غير متعدٍّ وقد قالوا: نبت الزرع وأنبت، بمعنى واحد، فتكون القراءتان على هذه اللغة بمعنى واحد. ينظر: القراءات وأثرها في علوم العربية: 462/1–463، وقال الفيروزآبادي: «وأنكر الأَصمعي (أَنبت البقلُ) وقال: لا أَعرف إلَّا (نبت البقلُ)، ولا يقول عربيٌّ: (أَنْبَت) في معنى (نَبَت)، و(أَنْبَتَه اللهُ) فهو مَنْبُوت على غير قياس، و(أَنْبَتَ الغُلامُ): راهَقَ واستبان شَعَر عانَته». بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز :9/5.

(3) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: 460/1–461.

(4) التبيان في إعراب القرآن: 952/2، وينظر: درة الغواص: 24، وشمس العلوم: 6472/10.

(5) ينظر: مجاز القرآن: 56/2.

(6) ينظر: معاني القرآن: 173/1.

(7) البيت لذي الرمة في ديوانه: 234، برواية:

كَثِيرٍ لِما يَتْرُكْنَ في كُلِّ جُفْرَةٍ * زفيرَ القواضِي نَحْبُها وَسُعالُهَا**

وينظر: معاني القرآن: 174/1، والموسوعة القرآنية: 236/1.

يقول: (كثيراً يَتْرُكْنَ)، وجعل (الباء) و(ما) زائدتين»(1).
ويقول أيضًا: لأنَّ الباء تزاد في كثير من الكلام، ومنه قول الشاعر(2):
بِوادٍ يَمانٍ يُنْبِتُ السِّدْرَ صَدْرُهُ *** وَأَسْفَلُهُ بالمَرْخِ والشَبَهانِ
يقول: (وأسْفَلُه يُنْبِتُ المَرْخَ والشَبَهان)، ومثله: (زَوَّجْتُكَ بِفُلانَة) يريدون:(زَوَّجْتُكَها)، ويجوز ان يكون على معنى (هُزِّي رُطَباً بِجِذْعِ النَخْلَة)(3).
أمَّا الفرَّاء فأجاز أنْ يكون (أنبت) و(نبت) بمعنى واحد، فالفعل لازم في القراءتين، والباء ليست زائدة، وهو كقولك: (مطرت السَّماء) و(أمطرت السَّماء)، فهمزة التعدية والباء يتعاقبان(4)، فلا يُجْمَع بينها وبين الباء، فإنَّه لا يجوز أن يُقال: (أذهَبتُ بزيدٍ)؛ لأنَّ أحدهما يُغْنِي عن الآخر(5).
ورجَّح ابن جني عدم زيادة الباء في الآية الكريمة بقوله: «فأمَّا مَن ذهب إلى زيادة الباء، أي: تنبِت الدهنَ فمضعوف المذهب، وزائدٌ حرفًا لا حاجة به إلى اعتقاد زيادته مع ما ذكرناه من صحة القول عليه»(6)، وأكَّد ذلك بقوله: «هذا عند حذَّاق أصحابنا على غير وجه الزيادة، وإنَّما تأويله عندهم -والله أعلم- تُنْبِتُ مَا تُنْبِتُه والدُّهْنُ فِيهَا»(7).
وذكر الزمخشري وجهين:
أحدهما: أن (أنبت) بمعنى (نبت)، وأنشد لزهير(8):
رأيتُ ذَوِي الحاجاتِ حَوْلَ بُيُوتِهم *** قَطِيناً لهم حتى إذا أَنْبَتَ البَقْلُ
والآخر: أنَّ مفعوله محذوف، أي: تنبت زيتونها وفيه الزيت(9).

---

(1) ينظر: معاني القرآن: 173/1.

(2) البيت للأحول اليُشْكُري، وهو الأَحْوَلُ الشَّنَوِيُّ من أزد شنوءة، وهو يعلى بن مسلم بن أبي قيس من بني يشكر من الأزد، شاعر إسلامي من العصر الأموي توفي عام (90هـ)، ينظر المنتخب من غريب كلام العرب: 710، و لرَجُلٍ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ في لسان العرب، مادة(شبه): 506/13، وورد منسوبًا في ملحقات ديوان امرئ القيس: 776، برواية:
بِوادٍ يَمانٍ يُنْبِتُ البتَّ صَدْرَهُ *** وَأَسْفَلُهُ بالمَرْخِ والشَبَهانِ

(3) ينظر: معاني القرآن: 439/2-440.

(4) ينظر: معاني القرآن: 332/3-333، والإنصاف: 230/1، ومغني اللبيب: 139.

(5) ينظر: شرح المفصَّل لابن يعيش: 78/5.

(6) المحتسب: 89/2.

(7) سر صناعة الإعراب: 144/1، وينظر المحكم والمحيط الأعظم: 504/9، ولسان العرب، مادة(نبت): 95/2، وتاج العروس، مادة(نبت): 111/5.

(8) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (شرح ثعلب): 111، وينظر: الصحاح، مادة (نبت): 268/1، ولسان العرب، مادة (نبت): 95/2، وتاج العروس، مادة(نبت) : 110/5.

(9) ينظر: الكشاف: 180/3-181.

والملاحظ أنَّه مِن (أنبَتَ) فالهمزةُ فيه للنقل، وإذا كانَت كذلك، فلا يُجْمَع بينها وبين الباء، فإنَّه لا يجوز أن يُقال: (أذهَبتُ بزيدٍ)؛ لأنَّ أحدهما يُغْنِي عن الآخر، وقد ذهب قومٌ إلى أنَّ الباء هنا ليست زائدة، وأنَّها في موضع الحال(1)، والمفعولُ محذوف، والمعنى: (تنبِت ما تُنبِته ودُهْنُه فيه)، كما يُقال: (خرج زيدٌ بثيابه)، أي: وثيابُه عليه، وركب بسيفه(2)، وتسمَّى باء الإقحام(3)؛ لذلك قال ابن يعيش: «ويجوز أن تكون الباء في قوله تعالى{ ﭽ ﭾ } زائدة(4)، والمعنى: تنبِت الدهنَ، فيكون (الدهنُ) المفعول، والباء على هذا زائدة، ومَن جعلها في موضع الحال فلا تكون زائدة؛ لأنَّها أحدثت معنى، فيكون المفعول محذوفًا، والمعنى تُنْبِت ما تُنبِته أو ثمرةً، ودُهْنُها فيها، فاعرفه»(5)، فقد قَالَ ابْنُ جِنِّي(6) وَالزَّجَّاجُ(7) هِيَ بَاءُ الْحَالِ، أَيْ تَنْبُتُ وَمَعَهَا دُهْنُهَا(8).

قال أبو محمد الحريري(ت 561هـ): «وَقيل: وَهُوَ أحسن الْأَقْوَال: إِنَّمَا زيدت الْبَاء؛ لِأَنَّ انباتها الدّهن بعد إنبات الثَّمر الَّذِي يخرج مِنْهُ الدّهن، فَلَمَّا كَانَ الْفِعْل فِي الْمَعْنى قد تعلق بمفعولين يكونَانِ فِي حَال بعد حَال، وهما الثَّمَرَة والدهن، احْتِيجَ إِلَى تقويته فِي التَّعَدِّي بِالْبَاء»(9)، ولأنَّ الْبَاء دخلت لتدلَّ على لُزُوم الإنبات ومداومته(10).

---

(1) فيها معنى المصاحبة، ينظر البديع في العربية: 240/1، قال ابن يعيش: «وأمّا كونها بمعنى المصاحبة، ففي قولهم: "خرج بعشيرته"، و"دخل عليه بثياب السفر"، و"اشترى الفرس بسرجه ولجامه"، والتقدير: خرج وعشيرتُه معه، فهي جملةٌ من مبتدأ وخبر في موضع الحال، والمعنى: مُصاحِبًا عشيرتَه، فلمّا كان المعنى يعود إلى ذلك؛ لقّبوا الباء بالمصاحبة، وكذلك "دخل بثياب السفر"، و"اشترى الفرس بسرجه ولجامه"، أي: وثياب السفر عليه، والسرجُ واللجامُ معه، ومن ذلك قوله تعالى:{ ﭽ ﭾ }، في قول المحقّقين من أصحابنا، وتأويلُه: تُنْبِت ما تُنْبِته، والدهنُ فيه، فهو كقولك: "خرج بثيابه"». شرح المفصَّل: 474/4–475.

(2) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 78/5.

(3) ينظر: الجمل في النحو للخليل: 334.

(4) ينظر: تأويل مشكل القرآن: 156.

(5) شرح المفصل لابن يعيش: 479/4.

(6) ينظر: المحتسب: 88/2.

(7) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 10/4.

(8) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 116/12.

(9) درَّة الغواص: 24.

(10) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 499/2.

ومن الأمثلة الأخرى ما ذكره العكبري في قوله تعالى: {وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ وَأَحۡسِنُوٓاْۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ }(1)، ما نصُّه: «(بِأَيْدِيكُمْ): الْبَاءُ زَائِدَةٌ(2)، يُقَالُ أَلْقَى يَدَهُ وَأَلْقَى بِيَدِهِ، وَقَالَ الْمُبَرِّدُ(3): لَيْسَتْ زَائِدَةً بَلْ هِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْفِعْلِ كَـ(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، وَالتَّهْلُكَةُ تَفْعُلَةٌ مِنَ الْهَلَاكِ»(4)، ومعنى الزيادة التأكيد والاختصاص(5)، ولتوكيد معنى التعدِّي(6)؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ(7): {وَأَلۡقَيۡنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ }(8).

وذهب الراغب الأصبهاني إلى عدم رجحان زيادة الباء بقوله: «والصحيح أنَّ معناه (لا تلقوا أنفسكم بأيديكم إلى التهلكة)، إلَّا أنَّه حذف المفعول استغناء عنه وقصدًا إلى العموم، فإنَّه لا يجوز إلقاء أنفسهم ولا إلقاء غيرهم بأيديهم إلى التهلكة»(9).

ومن الذين قالوا بزيادة الباء في الآية الكريمة الأخفش(10) وأبو علي الفارسي(11)، وابن جني(12)، ومكي القيسي(13)، والماوردي(14)، والسمعاني(15)، والكرماني(1)،

---

(1) البقرة: 195.

(2) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 174/1، والخصائص: 284/2، وسر صناعة الإعراب: 136/1، والتفسير البسيط: 552/15، والنكت والعيون: 253/1، وتفسير السمعاني: 194/1، والكشاف: 237/1، والمحرر الوجيز: 264/1، والإنصاف: 230/1، وشرح المفصل لابن يعيش: 119/2، والبحر المحيط: 252/2، والدر المصون: 311/2، ومغني اللبيب: 147، وروح المعاني : 23/18، والتحرير والتنوير: 213/2.

(3) ينظر: المقتضب: 39/1، 33/4، 330.

(4) التبيان في إعراب القرآن: 159/1.

(5) ينظر: المفصَّل: 368.

(6) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 595/2.

(7) الحِجر:19، ق: 7.

(8) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 83/3.

(9) المفردات في غريب القرآن: 161.

(10) ينظر: معاني القرآن: 174/1، وإعراب القرآن للنحاس: 99/1.

(11) ينظر: الحجة للقراء السبعة: 55/5، 291.

(12) ينظر: الخصائص: 284/2، وسر صناعة الإعراب: 147/1.

(13) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 491/2.

(14) ينظر: النكت والعيون: 253/1.

(15) ينظر: تفسير القرآن للسمعاني: 194/1.

والزمخشري(2)، وابن عطية(3)، وابن الأنباري(4)، وناظر الجيش(5)، والعيني(6)، وأبي السعود(7)، وغيرهم.

وقال الطبري: «وقال آخرون: (الباء) في قوله: { وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ } أصلٌ للكنية؛ لأنَّ كلَّ فعل وَاقع كُنِي عنه فهو مضطرٌّ إليها، نحو قولك في رجل (كلَّمته)، فأردت الكناية عن فعله، فإذا أردت ذلك قلت: (فعلت به)، قالوا: فلما كان (الباء) هي الأصل، جاز إدخال (الباء) وإخراجها في كل (فعلٍ) سبيلُه سبيلُ كُنْيته»(8).

قال ابن جني: ومثله في زيادة الباء في نحو هذا قوله { وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ } وقول أبي ذؤيب الهذلي(9):

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ *** مَتى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

أي: شربن ماء البحر، وإن كان قد قيل: إنَّ الباء هنا بمعنى في، أي: في لجج البحر، والمفعول محذوف، معناه شربن الماء في جملة ماء البحر، وفي هذا التأويل ضربٌ من الإطالة والبعد، واعلم مِنْ بَعدُ أنَّ هذه الباء إنَّما تزاد في هذا النحو، كقوله:{ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ }(10)، { وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ }؛ لتوكيد معنى التعدِّي، كما زيدت اللام لتوكيد معنى الإضافة في قولهم(11):

..... **** يا بُؤسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لِأَقْوَامِ

---

(1) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل: 205/1.

(2) ينظر: المفصَّل: 381، والكشاف: 237/1.

(3) ينظر: المحرر الوجيز: 264/1.

(4) ينظر: الإنصاف: 230/1.

(5) ينظر: تفسير القرآن للسمعاني: 194/1.

(6) ينظر: تفسير القرآن للسمعاني: 194/1.

(7) ينظر: تفسير أبي السعود: 235/8.

(8) جامع البيان: 594/3.

(9) البيت في شرح ديوان الهذليين: 129/1، وفيه روايات مختلفة، وينظر تأويل مشكل القرآن: 301، والخصائص: 87/2، ومجمل اللغة: 823.

(10) النور: 43.

(11) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه: 82، وينظر الكتاب: 278/2، وشرح أبيات سيبويه: 200/2، وسر صناعة الإعراب: 14/2، وإعراب القرآن للاصفهاني: 93، وصدره:

قالتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بني أَسَدٍ

وكما زيدت الياءان لتوكيد معنى الصفة في (أَشقريٌّ) و(دَوَّارِيٌّ) و(كَلَّابِيٌّ)، وكما زيدت التاء لتوكيد معنى التأنيث في (فَرَسَة) و(عَجُوزَة)، فاعرف ذلك، ولا ترين الباء في: {يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ }، مزيدة زيادة ساذجة، وإن شئت حملته على المعنى، حتى كأنَّه قال: (يكاد سنا برقه يلْوِي بالأبصار أو يستأثر بالأبصار) على ما مضى من قوله تعالى(1): {ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ }(2)، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْأَيْدِيَ هِيَ الْمَفْعُولُ إِذْ لَمْ يَذْكَرْ غَيْرَهُ، وَأَنَّ الْبَاءَ زَائِدَةٌ لِتَوْكِيدِ اتِّصَالِ الْفِعْلِ بِالْمَفْعُولِ كَمَا قَالُوا لِلْمُنْقَادِ (أَعْطَى بِيَدِهِ)، أَيْ أَعْطَى يَدَهُ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَسْلِمَ فِي الْحَرْبِ وَنَحْوِهِ يَشُدُّ بِيَدِهِ(3).

ومن الأمثلة الأخرى ما ذكره العكبري في قوله تعالى: {تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ }(4)، ما نصُّه: «وَالْبَاءُ فِي (بِالْمَوَدَّةِ) زَائِدَةٌ»(5).

ذكر الفرَّاء ما مفاده: دخول الباء فِي (المودة) وسقوطها سواء، هَذَا بمنزلة قولك (أظن أنَّك قائم) و(أظن بأنَّك قائم)، ومنه قول الشاعر(6):

فلمّا رَجَت بالشُّرب هَزّلها العصا *** شحيح له عند الإزاء نهيم

معناه: فلما رجت أن تشرب(7)، والمعنى عند الزَّجاج «يلقون إليهم أخبار النبيِّ ρ وسِرَّهُ بالمودةِ التي بينكُمْ وبينهم»(8)، والْبَاءُ عند أبي حيان فِي (بِالْمَوَدَّةِ) لِلسَّبَبِ، أَيْ بِسَبَبِ الْمَوَدَّةِ الَّتِي بَيْنَهُمْ(9)، وَفصَّل السُّهَيْلِيُّ قوله في الآية:« وَدُخُولُ الْبَاءِ وَخُرُوجُهَا عِنْدَ الْفَرّاءِ(10)

---

(1) البقرة:187.

(2) ينظر: المحتسب: 2/114–115.

(3) ينظر: التحرير والتنوير: 2/213.

(4) الممتحنة: 1.

(5) التبيان في إعراب القرآن: 2/1217، وينظر: الدر المصون: 10/298، وتفسير أبي السعود: 8/235، والتحرير والتنوير: 28/134.

(6) هذا البيت من شواهد الفرَّاء، وهو مما أنشده إيَّاه أبو الجرَّاح أحد الأعراب الذين كان يأخذ عنهم اللغة، ينظر: معاني القرآن للفرَّاء: 3/147، وجامع البيان: 18/599، وشرح التسهيل لابن مالك: 3/154.

(7) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء: 3/147–148، والمحرر الوجيز: 5/294، وزاد المسير: 4/267، والجامع لأحكام القرآن: 18/52، وتفسير البيضاوي: 5/204.

(8) معاني القرآن وإعرابه: 5/155.

(9) ينظر: البحر المحيط: 10/152.

(10) ينظر: معاني القرآن للفراء: 3/147–148.

سَوَاءٌ، وَالْبَاءُ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ(1) لَا تُزَادُ فِي الْوَاجِبِ وَمَعْنَى الْكَلَامِ عِنْدَ طَائِفَةٍ مِنْ الْبَصْرِيِّينَ تُلْقُونَ إلَيْهِمْ النَّصِيحَةَ بِالْمَوَدَّةِ، قَالَ النَّحاسُ(2): مَعْنَاهُ تُخْبِرُونَهُمْ بِمَا يُخْبِرُ بِهِ الرَّجُلُ أَهْلَ مَوَدَّتِهِ، وَهَذَا التَّقْدِيرُ إنْ نَفَعَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لَمْ يَنْفَعْ فِي مِثْلِ قَوْلِ الْعَرَبِ: أَلْقَى إلَيْهِ بِوِسَادَةِ أَوْ بِثَوْبِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَيُقَالُ إذا إنْ أَلْقَيْت تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنْ تُرِيدَ وَضْعَ الشَّيْءِ فِي الْأَرْضِ فَتَقُولَ أَلْقَيْت السَّوْطَ مِنْ يَدِهِ وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَالثَّانِي: أَنْ تُرِيدَ مَعْنَى الرَّمْيِ بِالشَّيْءِ فَتَقُولَ (أَلْقَيْت إلَى زَيْدٍ بِكَذَا) أَرْمَيْته بِهِ، وَفِي الْآيَةِ إنَّمَا هُوَ إلْقَاءٌ بِكِتَابِ وَإِرْسَالٌ بِهِ فَعَبَّرَ عَنْ ذَلِكَ بِالْمَوَدَّةِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَفْعَالِ أَهْلِ الْمَوَدَّةِ فَمِنْ ثَمَّ حَسُنَتْ الْبَاءُ؛ لِأَنَّهُ إرْسَالٌ بِشَيْءِ فَتَأَمَّلْهُ»(3).

زيادة الباء في الحال المنفي عاملها:

ذكر هذه الزيادة ابن مالك(4)، وابن هشام(5)، وابن عقيل(6)، والسيوطي(7)، ومنه قول الشاعر(8):

فما رَجَعَتْ بِخائِبةٍ رِكابٌ *** حَكيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهاها

أي: فما رجعت خائبةً ركابٌ، إذ إنَّ (خائبة) حال من (ركاب)(9)، واشترطوا النفي لشبهها بالخبر.

فالعكبري يقول بزيادة الباء التي بمعنى الحال، وكلامه في قوله تعالى: {مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ}(10) يؤكِّدُ ذلك، ونصُّه: «الْبَاءُ هُنَا مُعَدِّيَةٌ لِلْفِعْلِ، كَتَعْدِيَةِ الْهَمْزَةِ لَهُ، وَالتَّقْدِيرُ: أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ. وَمَثَلُهُ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ، وَقَدْ تَأْتِي الْبَاءُ فِي مِثْلِ هَذَا لِلْحَالِ، كَقَوْلِكَ: (ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ)، أَيْ ذَهَبْتُ وَمَعِي زَيْدٌ»(11).

---

(1) ينظر: الكتاب: 38/1.

(2) ينظر: إعراب القرآن: 410/4.

(3) الروض الأنف: 205/7، وينظر: البرهان في علوم القرآن: 254/4، وفتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن: 560.

(4) ينظر: تسهيل الفوائد: 58.

(5) ينظر: مغني اللبيب: 149.

(6) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: 7/2.

(7) ينظر: همع الهوامع: 466/1.

(8) سبق تخريجه.

(9) ينظر: معاني القرآن للفراء: 57/3، ودراسة في معاني الحروف الزائدة: 46.

(10) البقرة:17.

(11) التبيان في إعراب القرآن: 33/1.

وقد ذكر العكبري زيادة الباء في مواضع أخرى منها قوله تعالى: {وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ فَأَنجَيْنَٰكُمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ }(1)، ونصُّه: «(فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ): (بِكُمْ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ مَفْعُولٌ ثَانٍ، وَ(الْبَحْرُ) مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَالْبَاءُ هُنَا فِي مَعْنَى اللَّامِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: بِسَبَبِكُمْ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمُعَدِّيَةُ كَقَوْلِكَ (ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ)، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ (أَفْرَقْنَاكُمُ الْبَحْرَ)، وَيَكُونُ فِي الْمَعْنَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ }(2)، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ لِلْحَالِ، أَيْ فَرَقْنَا الْبَحْرَ وَأَنْتُمْ بِهِ، فَيَكُونُ إِمَّا حَالًا مُقَدَّرَةً أَوْ مُقَارِنَةً»(3).

قال السَّمين الحلبي بعد أن ذكر قولَ أبي البقاء ما نصُّه: «وأيُّ حاجةٍ إلى جَعْلِه إياها حالًا مقدَّرة وهو لم يكنْ مفروقاً إلا بهم حالَ كونِهم سالكينَ فيه»(4).

وفصَّل الزمخشري قوله في الباء: «فإن قلت: ما معنى بِكُمُ؟ قلت: فيه أوجه: أن يراد أنَّهم كانوا يسلكونه، ويتفرَّق الماء عند سلوكهم، فكأنَّما فرَّق بهم كما يفرِّق بين الشيئين بما يوسط بينهما، وأن يراد فرقناه بسببكم وبسبب إنجائكم، وأن يكون في موضع الحال بمعنى فرقناه ملتبسًا بكم كقوله(5):

..... *** تَدُوسُ بِنَا الْجَمَاجِمَ وَالتَّرِيبا

أي: تدوسها ونحن راكبوها»(6).

وَالْبَاءُ فِي (بِكُمْ) إِمَّا لِلْمُلَابَسَةِ كَمَا فِي (طَارَتْ بِهِ الْعَنْقَاءُ) وَ(عَدَا بِهِ الْفَرَسُ)، أَيْ كَانَ فَرْقُ الْبَحْرِ مُلَابِسًا لَكُمْ، وَالْمُرَادُ مِنَ الْمُلَابَسَةِ أَنَّهُ يُفْرَقُ وَهُمْ يُدْخُلُونَهُ فَكَانَ الْفَرْقُ حَاصِلًا بِجَانِبِهِمْ(7).

ومن الأمثلة الأخرى في زيادة الباء في الحال قوله تعالى: {إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ }(1)، ونصُّه: «(وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ)، الْبَاءُ هُنَا

(1) البقرة: 50.

(2) الْأَعْرَافِ: 138.

(3) التبيان في إعراب القرآن: 62/1.

(4) الدر المصون: 349/1، وينظر: اللباب في علوم الكتاب: 62/2.

(5) البيت للمتنبي في قصيدة يمدح بها علي بن مكرم بن سيار التميمي، وهي في ديوانه: 148، ومطلعه: (فمرَّت غيرَ نافرةٍ عليهم)، وينظر: تفسير البيضاوي: 79/1، والبحر المحيط: 319/1، والدر المصون: 349/1.

(6) الكشاف: 138/1–139، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 387/1، وتفسير البيضاوي: 79/1، والبحر المحيط: 319/1، والدر المصون: 349/1، واللباب في علوم الكتاب: 62/2–53، وتفسير أبي السعود: 100/1.

(7) ينظر: التحرير والتنوير: 494/1.

لِلسَّبَبِيَّةِ، وَالتَّقْدِيرُ: (وَتَقَطَّعَتْ بِسَبَبِ كُفْرِهِمْ الْأَسْبَابُ) الَّتِي كَانُوا يَرْجُونَ بِهَا النَّجَاةَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْبَاءُ لِلْحَالِ، أَيْ تَقَطَّعَتْ مَوْصُولَةً بِهِمْ الْأَسْبَابُ كَقَوْلِكَ (خَرَجَ زَيْدٌ بِثِيَابِهِ)، وَقِيلَ بِهِمْ بِمَعْنَى عَنْهُمْ، وَقِيلَ الْبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ وَالتَّقْدِيرُ(قَطَّعَتْهُمُ الْأَسْبَابُ) كَمَا تَقُولُ تَفَرَّقَتْ بِهِمُ الطُّرُقُ، أَيْ فَرَّقَتْهُمْ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ }(2)»(3).

ومن خلال النظر إلى الذوق النحوي في الآية الكريمة يقول ابن عاشور: «فَالْبَاءُ فِي (بِهِمْ) لِلْمُلَابَسَةِ أَيْ تَقَطَّعَتِ الْأَسْبَابُ مُلْتَبِسَةً بِهِمْ أَيْ فَسَقَطُوا، وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ مَحَلُّ التَّشْبِيهِ؛ لِأَنَّ الْحَبْلَ لَوْ تَقَطَّعَ غَيْرَ مُلَابِسٍ لِلْمُرْتَقِي عَلَيْهِ لَمَا كَانَ فِي ذَلِكَ ضُرٌّ إِذْ يُمْسِكُ بِالنَّخْلَةِ وَيَتَطَلَّبُ سَبَبًا آخَرَ يَنْزِلُ فِيهِ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَقُلْ وَتَقَطَّعَتْ أَسْبَابُهُمْ أَوْ نَحْوَهُ، فَمَنْ قَالَ إِنَّ الْبَاءَ بِمَعْنَى عَنْ أَوْ لِلسَّبَبِيَّةِ أَوِ التَّعْدِيَةِ فَقَدْ بَعُدَ عَنِ الْبَلَاغَةِ، وَبِهَذِهِ الْبَاءِ تَقُومُ مَعْنَى التَّمْثِيلِيَّةِ بِالصَّاعِدِ إِلَى النَّخْلَةِ بِحَبْلٍ»(4).

ومن ذلك قوله تعالى: {إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ۚ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ }(5)، إذ يقول العكبري: «وَ(مَنْ يُرِدْ): الْجُمْهُورُ عَلَى ضَمِّ الْيَاءِ مِنَ الْإِرَادَةِ، وَيُقْرَأُ شَاذًّا بِفَتْحِهَا مِنَ الْوُرُودِ(6)، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ (بِإِلْحَادٍ) حَالًا، أَيْ مُتَلَبِّسًا بِإِلْحَادٍ، وَعَلَى الْأَوَّلِ تَكُونُ الْبَاءُ زَائِدَةً(7)، وَقِيلَ: الْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ ؛ أَيْ تَعَديا بإلحاد، و(بظُلْمٍ) بدل بِإِعَادَة الْجَار، وَقيل هُوَ حَال أَيْضًا، أَيْ إِلْحَادًا ظَالِمًا(8)، وَقِيلَ: التَّقْدِيرُ: إِلْحَادًا بِسَبَبِ الظُّلْمِ»(9).

---

(1) البقرة: 166.

(2) الأنعام: 153.

(3) التبيان في إعراب القرآن: 137/1، وينظر: الدر المصون: 218/2، واللباب في علوم الكتاب: 144/3.

(4) التحرير والتنوير: 98/2.

(5) الحج: 25.

(6) ينظر: مختصر ابن خالويه: 95، وإعراب القراءات الشواذ: 135/2–136.

(7) ينظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: 420/4.

(8) ينظر: الكشاف: 151/3، وتفسير البيضاوي: 69/4، والدر المصون: 260/8، واللباب في علوم الكتاب: 62/14، وتفسير أبي السعود: 103/6، وفتح القدير: 529/3، وروح المعاني: 134/9.

(9) التبيان في إعراب القرآن: 939/2، وينظر تفسير الرازي: 218/23.

وقوله تعالى: {وَمَن يُرِدۡ فِيهِ بِإِلۡحَادِۢ بِظُلۡمٖ }(1)، كقوله سبحانه: {أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَلَمۡ يَعۡيَ بِخَلۡقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ }(2) ، فأدخل الباء في قوله بإلحاد وفي قوله (بقادر)، وهي لا موضع لها ها هنا، ولو قيل: (ومن يرد فيه إلحادًا بظلم)، وقيل: قادر على أن يحيي الموتى، كان كلامًا صحيحًا لا يشكل معناه ولا يشتبه، ولو جاز إدخال الباء في قوله: (بقادر)؛ لجاز أن يقال: (ظننتُ أن زيدًا بخارج)، وهذا غير جائز البتة(3)، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: دَخَلَتِ الْبَاءُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى بِأَنْ يُلْحِدَ، وَالْبَاءُ مَعَ أَنْ تَدْخُلُ وَتُحْذَفُ(4).

وفصَّل الفرَّاء قوله في زيادة الباء ما مفاده: دخلت الباء فِي (إلحاد)؛ لأنَّ تأويله: (ومن يُرد بأن يُلحد فِيهِ بظلم)، ودخول الباء فِي (أن) أسهل منه فِي الإلحاد وما أشبهه؛ لأنَّ (أن) تضمر الخوافض معها كثيرًا، وتكون كالشرط فاحتملت دخول الخافض وخروجه؛ لأنَّ الإعراب لا يتبيّن فيها، وقلَّ فِي المصادر لتبيُّن الرَّفع والخفض فيها، أنشدني أَبُو الجراح(5):

فَلَمَّا رَجَتْ بِالشُّرْبِ هَزَّ لَهَا الْعَصَا *** شَحِيحٌ لَهُ عِنْدَ الْإِزَاءِ نَهِيمُ

وقال امرؤ القيس(6):

ألا هَلْ أتاها والحوادِثُ جَمَّة *** بأنَّ امرأَ القيسِ بنِ تَملِكَ بَيْقرا

فأدخل الباء عَلَى (أنَّ) وهي فِي موضع رفع، كما أدخلها على (بِإِلْحادٍ بِظُلْمٍ) وهو فِي موضع نصب، سمعتُ أعرابيًا من ربيعة وسألته عَن شيء فقال: أرجو بذاك، يريد: أَرْجُو ذاكَ(7).

ومنه قول الشاعر(8):

فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مِنْ غَيْرِنَا *** حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إيَّانَا

---

(1) الحج:25.

(2) الأحقاف:33.

(3) ينظر: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن(الخطابي): 39.

(4) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 36/12.

(5) البيت بلا نسبة في جامع البيان: 309/23، و الكشف والبيان عن تفسير القرآن: 292/9، و الإبانة في اللغة العربية: 305/1، وشرح التسهيل: 154/3.

(6) البيت في ديوانه(تح: محمد أبوالفضل): 392، وينظر الألفاظ لابن السكيت: 353، والخصائص: 336/1، وفقه اللغة وسر العربية: 277، وفي الزاهر في معاني كلمات الناس: 87/1، (مالك) بدلًا من (تملك).

(7) ينظر معاني القرآن: 222/2–223.

(8) البيت نسب لحسان بن ثابت الأنصاري τ في ديوانه: 515/1، وينظر المنتخب من غريب كلام العرب: 686، وجامع البيان: 404/1، والأمالي الشجرية: 311/2، ومغني اللبيب: 432، ولكعب بن مالك الأنصاري τ في ديوانه: 279، ولعبدالله بن رواحة τ، وليس في ديوانه.

قال أبو علي الفارسي: إنَّما تدخل الباء على الفاعل، وهذا أيضًا شاذٌّ أن تدخل الباء في الفاعل، ولكن قد حكى فأُدخل هذا على المفعول، وكلُّ هذا غلطٌ: العرب تقول: (كفى بزيدٍ رجلًا) و(كفى زيدٌ رجلًا) و(نعم بزيدٍ رجلًا) و(نِعمَ زيدٌ رجلًا)، وحكى الكسائي عن العرب (مررت بأبياتٍ جاد بهن أبياتًا) و(جادهن أبياتًا) و(جُدن أبياتًا) ثلاث لغات، وكذا (مررتُ بقومٍ نِعمَ قومًا) و(نِعمَ بهم قومًا) و(نعموا قومًا)، وهذا كثير في كلام العرب، لا يقال شاذٌّ، والمعنى أنَّهم يقولون: (أحسِنْ بزيدٍ) فيدخلون الباء في الممدوح، كما قالوا: (ما أحسنَ زيداً) و(أَحسِنْ بزيد)؛ ليُعلَموا أنَّ الفعل لا يتصرَّف عليه، ويوحدون الفعل؛ لأنَّ المفسّر يدلُّ عليه ويثنون ويجمعون على الأصل، فهذه ثلاث لغات مسموعاتٌ من العرب(1).

فالْبَاءُ فِي بِإِلْحادٍ زَائِدَةٌ لِلتَّوْكِيدِ، أَيْ مَنْ يُرِدْ إِلْحَادًا وَبُعْدًا عَنِ الْحَقِّ وَالِاسْتِقَامَةِ وَذَلِكَ صَدُّهُمْ عَنْ زِيَارَتِهِ(2).

يقول الدكتور أحمد بدوي ما مفاده: وقد أحصى النحويون من حروف، وقالوا: إنَّها زائدة وردت في القرآن، يعنون بزيادتها أنَّهم لا يستطيعون لها توجيها إعرابيًّا، وإن كانوا يجدونها قد أدَّت معانى، لا تستفاد من الجملة إذا هي حذفت، وإذا أردنا أن نخرج الزيادة من بعض النصوص القرآنية فليست الباء في (بإلحاد) داخلة على المفعول به بل هو محذوف، والجار والمجرور حال من فاعل يرد، كشأن الجار والمجرور بعده، والمعنى ومن يرد فيه مرادًا ما، عادلًا عن القصد، ظالمًا، والإلحاد العدول عن القصد فالباء للمصاحبة لا زائدة، وليس من الضروري جعل الباء زائدة في (بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ)، بل من الممكن أن تكون بمعنى (في)، والتقدير في أيكم المفتون، أي سنرى ويرون في أي الفريقين منكم يكون المجنون، أفي فريق المسلمين أم في فريق الكافرين(3).

أمَّا زيادة الباء مع (النفس) و(العين) فلم يذكر العكبري كلامًا عليهما، ومن شواهد زيادة الباء بِالنَّفسِ وَالْعين في القرآن الكريم قَوْله تَعَالَى: {وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ }(4)، قال ابن هشام: «وَفِيه نظر، إِذا حق الضَّمِير الْمَرْفُوع الْمُتَّصِل الْمُؤَكّد بِالنَّفسِ أَو بِالْعينِ أَن يُؤَكد أَولا بالمنفصل نَحْو (قُمْتُم أَنْتُم أَنفسكُم) ؛ وَلِأَنَّ التوكيد هُنَا ضائع إِذْ المأمورات بالتربص لَا يذهب الْوَهم إِلَى أَنَّ الْمَأْمُور غَيْرهنَّ بِخِلَاف قَوْلك (زارني الْخَلِيفَة نَفسه)، وَإِنَّمَا ذكر الْأَنْفس هُنَا لزِيَادَة الْبَعْث على التَّرَبُّص لإشعاره بِمَا يستنكفن مِنْهُ من طموح أَنْفسهنَّ إِلَى الرِّجَال»(5)؛ لذلك يقول السيوطي: «وَيجوز جرهما أَي النَّفس وَالْعين بِالْبَاء الزَّائِدَة نَحْو جَاءَ زيد بِنَفسِهِ أَو بِعَيْنِه وَجعل مِنْهُ بَعضهم: {يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ }، وَلَا يجوز ذَلِك فِي غَيرهمَا من أَلْفَاظ التَّأْكِيد»(6).

---

(1) ينظر: المسائل البصريات: 422–423.

(2) ينظر: التحرير والتنوير: 239/17.

(3) ينظر: من بلاغة القرآن: 81.

(4) البقرة: 228.

(5) ينظر: مغني اللبيب: 150.

(6) همع الهوامع: 164/3.

الخاتمة:

الحمد لله ربِّ العالمين وأفضل الصلاة وأتمُّ التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد... فبعد أن مَنَّ الله علينا بإتمام هذا البحث يمكن أنْ نضعَ نتائجَ من أهمِّها:

الزيادة عند علمائنا الأجلاء كانت بين المنع والتأييد.

الزيادة في القرآن الكريم نحوية ولها معانٍ كثيرة كالتوكيد والتقوية وغيرهما، فليس في القرآن حرفٌ زائدٌ لا يفيد فائدةً بلاغيةً؛ لأنَّ الكتابَ العظيم منزَّلٌ من عزيزٍ حكيمٍ، فهو عزيزٌ في كلامه محكمٌ في سياقه وضبطه.

إنَّ موضوع زيادة الحروف له أهميته البالغة في الدراسات اللغوية من خلال علمائنا وما ألِّف فيها من كتبٍ أغدقت الدارسين والباحثين درايةً ومؤونةً في هذا المضمار، وحسبنا عند التحرِّي عنها في مؤلَّفٍ كبيرٍ لعالمٍ جليلٍ هو أبو البقاء العكبري في كتابه الموسوم بـ (التبيان في إعراب القرآن).

بعد توفيق الله تعالى تمَّ جرد مواضع زيادة الباء عند العكبري في كتابه (التبيان في إعراب القرآن)، وكان من القائلين به، وقد قدَّم لنا أمثلةً كافية من كتاب الله تعالى.

زيادة الباء مع (النفس) و(العين) لم يذكر أبو البقاء العكبري كلامًا عليها.

الخلاف النحوي في معاني الباء كان رائدًا عند العكبري، ولا سيَّما وهذا نهج الأقدمين والمحدثين في ذلك، وهو يمثِّل جانبًا مهمًّا من جوانب التوسع في المعنى وصولًا إلى سعة لغتنا العربية الفصحى.

لم تكن الزيادة وجهة نظر أو لمح خاطر في الدراسات القديمة والحديثة، بل التقعيد والتأصيل والدلالة وغيرها ناطقة في الكشف عن اختيار المسار الصحيح على وفق ما أصَّله أهل الدراية والصنعة النحوية.

للدلالة المتمثِّلة بالسياق أثرها في كشف النقاب عن جمالية النظم القرآني من وجه الخصوص والمنظوم والمنثور من وجه العموم.

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

إتحافُ فضلاء البشر في القراءاتِ الأربع عشر: تأليف العالم الشيخ أحمد بن محمد الدمياطي الشافعي الشهير بالبنّاء (1117هـ)، رواه وعلّق عليه محمد الضباء، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان، د.ت

الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت 316هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1408هـ-1988م.

أضواء على إعجاز القرآن الكريم: د. عكرمة سعيد صبري، مركز الأهرام للنشر، القاهرة، ط1، 1418هـ - 1998م.

إعراب القرآن الكريم وبيانه: محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت 1403هـ)، دار اليمامة، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، دمشق بيروت، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، سوريا، ط9، 1424هـ - 2003م.
إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج (ت 311هـ)، لعلي بن الحسين بن علي أبي الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (ت 543هـ)، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط3، 1986م.
إعراب القرآن للأصبهاني: إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (ت 535هـ)، قدمت له ووثقت نصوصه: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط1، 1415هـ - 1995م.
إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت 338هـ)، اعتنى به الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 1429هـ-2008م.
الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (ت 1396هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة - أيار – مايو، 2002 م.
الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيْد البطليوسي (ت 521هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1999م.
إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت 646هـ) تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط1، مطبعة دار الكتب المصرية، 1371هـ - 1952م.
الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري
(ت 577هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، د.ت.
أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط5، 1399هـ-1979م.
الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب (ت646ه)، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية، د.ت.
البحر المحيط: محمد بن يوسف المشهور بأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2001م.
البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت 794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، الطبعة الأولى، 1376هـ - 1957م.
بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: الإمام جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ط1، 1326هـ-1964.
بيان إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، أبو سليمان حمد بن محمد ابراهيم الخطّابي، تحق محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، دار المعارف. د. ت.
تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي (ت 1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ت.
تأويل مشكل القرآن: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة، 1373هـ-1954.

التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت 616هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركائه، د.ت.
التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت616هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1406هـ-1986م.
التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن محمد بن عاشور التونسي (ت 1393هـ)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت-لبنان، ط1، 1420هـ-2000م.
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت 672هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1388هـ.
التصوير الفني في القرآن: سيد قطب، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط5، 1987.
التطور النحوي للغة العربية: محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية عام 1929م الألماني الأستاذ برجشتراسر، أخرجه وصححه وعلَّق عليه الدكتور رمضان عبد التواب، مطبعة الخانجي، القاهرة،، ط2، 1414هـ - 1994م.
التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (816هـ)، ضبطه مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ-1983م.
تفسير أبي السعود المسمى «إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم»: محمد بن محمد العمادي (ت 951هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
التَّفْسِيرُ البَسِيْط: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري، الشافعي (ت 468هـ)، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، 1430هـ.
تفسير البيضاوي المعروف بـ(أنوار التنزيل وأسرار التأويل): ناصر الدين أبو الخير الشيرازي البيضاوي (ت 691هـ)، أعدَّه محمد بن عبد الرحمن المرعشي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ت.
تفسير الجلالين: جلال الدين المحلي (ت 864هـ)، وجلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، دار المعرفة، بيروت، مطبعة الملاح، دمشق، 1389هـ-1969م.
تفسير الرازي المسمَّى «التفسير الكبير ومفاتيح الغيب»: محمد فخر الدين الرازي (ت 606هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
تفسير الراغب الأصفهاني: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت 502هـ)، تحقيق مجموعة من العلماء، دار الوطن، الرياض، ط1، 1424ه - 2003م.
تفسير القرآن: أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت 489هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض – السعودية، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1997م.
تفسير النسفي المسمى (مدارك التنزيل وحقائق التأويل): عبد الله بن أحمد أبو البركات النسفي (ت 710هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده، 1982م.
التلقين في النحو: أبو البقاء محبّ الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي (ت616هـ)، تحقيق: الدكتور جميل عبد الله عويضة، د.مط.ت.
تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت 370هـ)، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.

توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد حسن بن قاسم بن علي المرادي (ت 749هـ)، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي بن سليمان، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1428هـ-2008م.
التيسير في القراءات السبع: الامام أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمرو الداني(ت444هـ)، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، بيروت - 1404هـ- 1984م.
جامع البيان في تأويل القرآن: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت 310هـ)، تحقيق أحمد بن محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1420هـ-2000م.
الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت 671هـ)، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1427ه - 2007م.
الجمل في النحو: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي (175هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط1، 1405هـ - 1985م.
الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي (ت 749هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ - 1992م.
الجواهر الحسان في تفسير القرآن: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الثعالبي (ت 875هـ)، تحقيق الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418هـ.
حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان الشافعي (ت 1205هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ - 1997م.
الحجة للقراء السبعة: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (ت377هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، 1413هـ - 1993م.
الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبي (ت 756هـ)، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط2، 1429هـ-2008م.
دراسة في حروف المعاني الزائدة: عباس محمد السَّامرائي، مطبعة جامعة بغداد، ط1، 1987م.
درة الغواص في أوهام الخواص: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت 516هـ)، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة الأولى، 1418-1998هـ.
دَرْجُ الدُّرر في تَفسِيرِ الآيِ والسُّوَر: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت 471هـ)، محقق القسم الأول: طلعت صلاح الفرحان، ومحقق القسم الثاني: محمد أديب شكور أمرير، دار الفكر - عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1430 هـ - 2009 م.
ديوان أبي الطيب المتنبي: تقديم وشرح محمد راضي حسن كناس، كتابنا للنشر، لبنان- المنصورية، الطبعة الأولى، 2009م.

ديوان الراعى النّميرى، تحقيق راينهرت فايبرت، المعهد الألمانى للأبحاث الشرقية، بيروت- لبنان، 1401هـ-1980م.
ديوان القتال الكلابي، دار صادر، بيروت- لبنان، د. ت.
ديوان النابغة الجعدي: جمع وتحقيق: الأستاذ عبد العزيز رباح، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق، الطبعة الأولى، 1384هـ.
ديوان النابغة الذبياني: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2، 1985م.
ديوان امرئ القيس، اعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط2، 1425هـ - 2004م.
ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1969م.
ديوان حسان بن ثابت الأنصاري. حققه وعلَّق عليه: د. وليد عرفات، دار صادر، بيروت- لبنان، 2006م.
ديوان ذي الرمة، اعتنى به وشرح غريبه عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت– لبنان، ط1، 1427هـ-2006م.
ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء أبي العباس المعروف بثعلب (ت 291هـ)، دار الكتب، دار الآفاق، بيروت، د.ت.
ديوان سحيم عبد نبي الحسحاس: تحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، سنة 1369.
ديوان كعب بن مالك الأنصاري، دراسة وتحقيق الدكتور سامي مكي العاني، مكتبة النهضة، مطبعة المعارف، بغداد، ط1، 1386هـ - 1966م.
رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت 702هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، 1395هـ - 1975م.
روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: أبو الفضل محمود الآلوسي (ت1270هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ت.
الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت 581هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ- 2000م.
زاد المسير في علم التفسير: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط3، 1404هـ.
زيادة الحروف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم: الدكتورة هيفاء عثمان عباس ندا، نشر مكتبة القاهرة للكتاب، الطبعة الأولى، 1421هـ-2000م.
سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م.
السراج المنير: شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني (ت 977هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.
سير أعلام النبلاء: ابو عبد الله محمد بن احمد بن عثمان الذهبي(ت748ه)، تحقيق شعيب الأرناؤط، ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة،بيروت،ط1413،9ه.
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (ت 769هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400هـ-1980م.

شرح أشعار الهذليين: صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، راجعه: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة، د.ت.
شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمَّى (إيضاح الشعر): أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (ت 377هـ)، تحقيق وشرح الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1988م.
شرح الأزهرية: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت 905هـ)، المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة، د.ت.
شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت900هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ-1998م.
شرح التسهيل: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت 672هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1422هـ-2001م.
شرح الكافية الشافية: ابن مالك الطائي الجياني (ت672هـ)، تحقيق علي محمد عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1420هـ-2000م.
شرح المفصل: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش (ت 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.
شرح جمل الزَّجاجي: علي بن مؤمن بن محمد الحَضْرَمي الإشبيلي أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت 669هـ)، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، دائرة إحياء التراث الإسلامي، بغداد، د.ت.
شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت 889هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1423هـ-2004م.
شعر الراعي النميري وأخباره، جمعه ناصر الحاني، مجمع اللّغة العربية، دمشق، 1383هـ.
شعر عبد الله بن الزبير الأسدي، جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبّوري، دار الحريّة، بغداد، 1394هـ.
شعر قيس بن زهير، جمع وتحقيق الأستاذ عادل البياني، النجف، 1972م.
شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت 573هـ)، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري ود. مطهر بن علي الإرياني ود. يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة الأولى، 1420هـ - 1999م.
الصحاح (تاج اللغة وصحيح العربية): إسماعيل بن حماد الجوهري (ت 393هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م.
صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر): أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري الجعفي (ت 256هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط3، 1407هـ-1987م.

عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (ت 773 هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، 1423هـ - 2003م.
علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت 381هـ)، تحقيق الدكتور محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشيد - الرياض – السعودية، الطبعة الأولى، 1420هـ - 1999م.
غرائب التفسير وعجائب التأويل: محمود بن حمزة برهان الدين الكرماني (ت 505هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، د.ت.
فتحُ البيان في مقاصد القرآن: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (ت 1307هـ)، عني بطبعهِ وقدّم له وراجعه: خادم العلم عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، صَيدَا – بَيروت، 1412هـ - 1992م.
فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت926هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1403هـ - 1983م.
فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت 1250هـ)، دار الفكر، بيروت، بلا ت.
فقه اللغة وسر العربية: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت: 429هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط1، 1422هـ - 2002م.
القراءات وأثرها في علوم العربية: محمد محمد محمد سالم محيسن (ت1422هـ)، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1404هـ - 1984م.
الكامل في اللغة والأدب: محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1417هـ-1997م.
كتاب الأفعال: سعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي، أبو عثمان، ويعرف بابن الحداد (ت: بعد 400هـ)، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة - جمهورية مصر العربية، 1395هـ - 1975م.
الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت 180هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، د.ت.
الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ت.
اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص عمر بن علي بن عادل الحنبلي (ت بعد 880هـ)، تحقيق عادل موجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ-1998م.
لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور المصري (ت 711هـ)، دار صادر، بيروت، ط1، د.ت.
اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، تحقيق الدكتور فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت، د.ت.

المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد الموصلي المعروف بابن الأثير (ت 622ه)، تحقيق: الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1995م
مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن مثنى البصري (ت 210هـ)، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1401هـ-1981م.
مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، المعروف بثعلب (ت291هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون. دار المعارف، القاهرة، سنة 1375هـ.
المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، تحقيق عبد الحليم النجار وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط2، 1386-1389هـ، 1966-1969م.
المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت 541هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ-1993م.
المساعد علي تسهيل الفوائد: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (ت769هـ)، تحقيق محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، 1405هـ- 1984م.
المسائل البصريات: أبو علي الفارسي (ت 377هـ)، تحقيق: د. محمد الشاطر، أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، 1405هـ - 1985هـ.
المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: عوض أحمد الفوزي، جامعة الرياض، السعودية، شركة الطباعة العربية، ط1، 1401هـ-1981م.
معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق بن السري الزجاج (ت311هـ)، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، خرج أحاديثه الأستاذ علي جمال الدين محمد، دار الحديث، القاهرة، د.ت.
معاني القرآن: الفرّاء أبو زكريا يحيى بن زياد (ت 207هـ)، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، دار السرور، د.ت.
معاني القرآن: للأخفش أبي الحسن سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي (ت215هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1411هـ - 1990م.
معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، مطبعة التعليم العالي والبحث العلمي، الموصل، بغداد، 1986-1987م.
معجم ديوان الأدب: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت 350هـ)، تحقيق د. أحمد مختار عمر، مراجعة د. إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، 1424هـ-2003م.
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: محمد بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط6، 1985م.
المفردات في غريب القرآن: الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصبهاني (ت 502هـ)، أعدَّه د. محمد أحمد خلف الله، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1970م.
المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت 538هـ)، تحقيق د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.
المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

المنتخب من غريب كلام العرب: علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ «كراع النمل» (ت بعد 309هـ)، تحقيق: د محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، ط1، 1409هـ-1989م.
المُنَجَّد في اللغة (أقدم معجم شامل للمشترك اللفظي): علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ «كراع النمل» (ت بعد 309هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثانية، 1988م.
نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت 581هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الجواد وعلي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1414هـ- 1992م.
النحو الوافي: الأستاذ عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط4، 1973م.
نظرات من الإعجاز البياني في القرآن الكريم نظريًّا وتطبيقًا: سامي محمد هشام حريز، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمَّان- الأردن، ط1، 2006م.
نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: برهان الدين أبو الحسين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت 885هـ)، تحقيق عبد الرزاق غالب مهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ-1995م.
النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام: أحمد محمد بن علي بن محمد الكَرَجي القصَّاب (ت نحو 360هـ)، تحقيق: الجزء 1: علي بن غازي التويجري، الجزء 2-3: إبراهيم بن منصور الجنيدل، الجزء 4: شايع بن عبده بن شايع الأسمري، دار النشر: دار القيم، دار ابن عفان، ط1، 1424هـ- 2003م.
نكت الهميان في نكت العميان: صلاح الدين بن أيبك الصفدي (ت 764هـ)، المطبعة الجمالية لأحمد ناجي الجمالي، 1329هـ - 1911م.
النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه): علي بن فَضَّال بن علي بن غالب المُجَاشِعِي القيرواني، أبو الحسن (ت 479هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1428هـ-2007م.
النكت والعيون: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري (ت450هـ)، تحقيق السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.
نوادر أبى زيد: سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري(ت215هـ)، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت 1401هـ.
الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه: أبو محمد مكِّي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ)، تحقيق لجنة من العلماء، ط1، 1429هـ-2008م.
همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، د.ت.
وفيات الأعيان وأنباء الزمان: أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكيّ الإربلي، أبو العباس ابن خلكان (ت 681هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، الطبعة الرابعة، دار صادر، بيروت- لبنان، 2005م.

البحوث والرسائل والأطاريح الجامعية:

ابن كيسان النحوي: (رسالة ماجستير)، محمد بن حمود الدعجاني، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة للدراسات الإسلامية، السعودية، 1397هـ - 1977م.
أبو البقاء العكبري صرفيًا، (أطروحة دكتوراه)، مجيد خير الله راهي الزاملي، جامعة القادسية- كلية الآداب، 1423هـ - 2002م.
الاحتجاج النحوي عند أبي البقاء العكبري (ت616هـ)، (رسالة ماجستير)، نجم عبد الواحد حسين الحيراني، الجامعة المستنصرية- كلية الآداب، 1429هـ - 2008م.
التأويل النحوي عند أبي البقاء العكبري (ت616هـ) في كتابه التبيان في إعراب القرآن، (رسالة ماجستير)، عبد الرزاق علي حسين، جامعة الأنبار- كلية التربية، 1424ه - 2004م.
التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في تبيان العكبري (ت616هـ)،(رسالة ماجستير)، قاسم محمد أسود عبطان الحميري، جامعة بابل- كلية التربية، 1430هـ - 2009م.
ردود العكبري (ت616هـ) على النحاة في كتابه اللباب في علل البناء والإعراب، (رسالة ماجستير)، حكم غسان حكم، جامعة الأنبار- كلية التربية، 1430-2009م.
الموفقي في النحو: أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت299هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي والدكتور هاشم طه شلاش، مجلة المورد، بغداد، المجلد الرابع – العدد الثاني، 1395هـ - 1975م.